



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثامنة والسبعين

روما، 9-10 أبريل/نيسان 2003

جمهورية غينيا-بيساو

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية



المحتويات

iii	معدلات العملة
iii	الموازين والمقاليس
iv	الخريطة
v	استعراض حافظة الصندوق
i	موجز تنفيذي
1	الجزء الأول - الخلفية
2	الجزء الثاني - الإطار الاقتصادي والقطاعي والريفي للفقر
2	ألف - الاقتصاد وقطاع الزراعة
3	باء - قطاع الزراعي
6	جيم - الفقر الريفي
7	DAL - معicas الحد من الفقر الريفي وفرصه
7	هاء - الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي
8	الجزء الثالث - الدروس المستخلصة من تجربة الصندوق
8	ألف - عمليات الصندوق السابقة في غينيا- بيساو
9	باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في غينيا- بيساو
11	الجزء الرابع - الإطار الاستراتيجي للصندوق
11	ألف - الميزة الاستراتيجية للصندوق والاتجاهات المقترحة
12	باء - الفرص الرئيسية لتدخلات المشروعات وابتكاراتها
13	جيم - الخدمات الخارجية وإمكانيات إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص
13	DAL - الفرص المتاحة لإقامة روابط استراتيجية مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى
15	هاء - مجالات الحوار بشأن السياسات
16	واو - مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة
16	زاي - الإطار المؤقت للإراضي وبرنامج العمل الجاري



APPENDIXES

الذيل

الصفحة

- | | | | |
|---|--|---|----------|
| 1 | I. COUNTRY BASIC DATA | البيانات القطرية الأساسية | الأول - |
| 2 | II. LOGICAL FRAMEWORK | الإطار المنطقي | الثاني - |
| 5 | III. STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS
(SWOT) ANALYSIS | تحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والمخاطر | الثالث - |
| 7 | IV. IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO GUINEA-BISSAU | اتجاهات الصندوق العامة بالنسبة لغينيا-بيساو | الرابع - |
| 9 | V. ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING
AND PLANNED | أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمقررة | الخامس - |



معدلات العملة

فرنك أفريقي	=	وحدة العملة
650 فرنك أفريقي	=	1 دولار أمريكي أمريكي
0.0015 دولار أمريكي	=	1 فرنك أفريقي

الموازين والمقاييس

2.204 رطل	=	1 كيلوغرام
1 طن متري	=	1 000 كيلوغرام
0.62 ميل	=	1 كيلومتر
1.09 ياردة	=	1 متر
10.76 قدم مربع	=	1 متر مربع
0.405 هكتار	=	1 آكر
2.47 آكر	=	1 هكتار

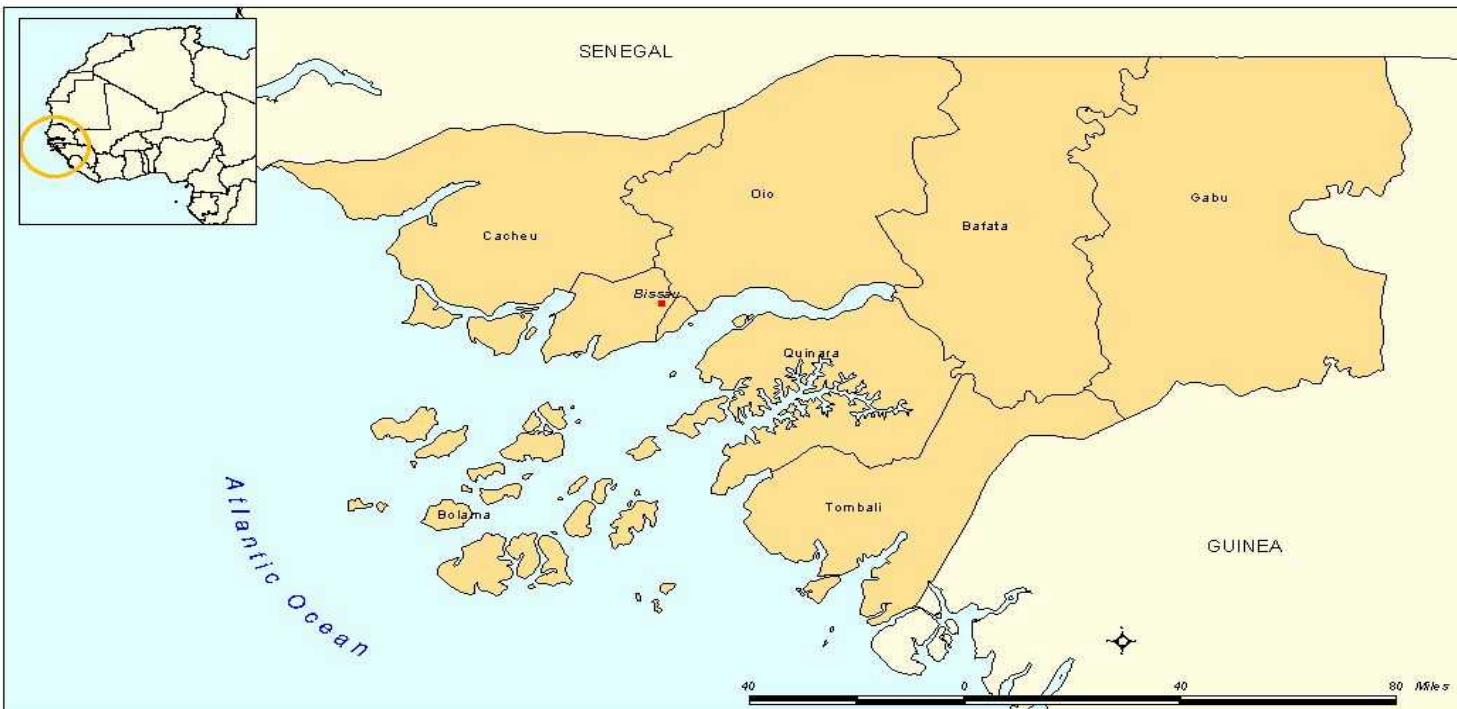
السنة المالية

لحكومة جمهورية غينيا - بيساو

1 بنایر / كانون الثاني - 31 ديسمبر / كانون الأول

خريطة البلد غينيا - بيساو

GUINEA-BISSAU



Source: IFAD/OE

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof

المصدر : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/مكتب التقييم والدراسات
إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض الموارد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التحوم أو السلطات المختصة بها

استعراض حافظة الصندوق

رقم القرض	اسم المشروع	شروط القرض	المصادر عليها	نفاذ مفعول القرض	تاريخ المصادقة	تاريخ الإغلاق	المؤسسة المتعاونة	الحالة الراهنة	مبلغ القرض/المنحة (آلاف الدولارات)
118	مشروع تنمية الأرز في منطقة تومبالي	شروط تيسيرية للغاية	شروط تيسيرية للغاية	6 450 000	31 ديسمبر/كانون الأول 1985	4 يوليو/تموز 1985	21 أبريل/نيسان 1983	تم إغلاقه	مصرف التنمية الأفريقية
118	مشروع تنمية الأرز في منطقة تومبالي	شروط تيسيرية للغاية	شروط تيسيرية للغاية	920 000	31 ديسمبر/كانون الأول 1984	7 يونيو/حزيران 1984	21 أبريل/نيسان 1983	تم إغلاقه	مصرف التنمية الأفريقية
439	برنامج الحوافر الريفية	شروط تيسيرية للغاية	البنك الدولي	3 500 000	31 ديسمبر/كانون الأول 1983	22 أكتوبر/تشرين الأول 1987	21 أبريل/نيسان 1987	تم إغلاقه	
439	برنامج الحوافر الريفية	شروط تيسيرية للغاية	البنك الدولي	800 000	31 ديسمبر/كانون الأول 1987	22 أكتوبر/تشرين الأول 1987	21 أبريل/نيسان 1987	تم إغلاقه	

ملخص تنفيذى

الخلفية

- 1 - بدأ إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في عام 1997 إلا أنه توقف بسبب الحرب الأهلية التي نشبت في يونيو/حزيران 1998. وأدت إلى وضع المسودات جانباً حتى يوليو/تموز 2001 عندما جرى الاضطلاع ببعثة تقصي الحقائق مشتركة بين الصندوق والبرتغال بهدف إجراء مشاورات مع الحكومة والأطراف ذات المصلحة والجهات المانحة. وبعد هذه البعثة عقدت حلقة عمل للأطراف ذات المصلحة لاعتماد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أنتَت عبرة عن توصيات هذه الأطراف.
- 2 - وبعد المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المقلقة بالديون والمبادرة المعززة التي جرى التفاوض بشأنها بين حكومة غينيا- بيساو وأسرة المانحين قبل المجلس التنفيذي للصندوق إعفاء غينيا- بيساو من كامل ديونها من أبريل/نيسان 2001 مما مهد الطريق لاستئناف عمليات الصندوق في البلاد.
- 3 - ينتشر الفقر على نطاق واسع في غينيا- بيساو وقد تفاقم إثر الحرب الأهلية في فترة 1998-1999. وتحتل غينيا- بيساو المرتبة 169 على مقاييس التنمية البشرية لعام 2001 من أصل 174 بلداً استقصيت عام 2000. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 نحو 160 دولاراً أمريكيّاً. وأكثر ما ينتشر الفقر هو في المناطق الريفية حيث يطال معظم الأسر وحيث يأخذ مظاهر العجز والضعف والعزلة والوهن الجسدي (الناجم عن الاعتلalات الصحية والتغذوية). وقد أنتَت الحرب الأخيرة على معظم القدرات الإنتاجية لفقراء الريف، لا سيما في الجنوب.

القطاع الزراعي والتنمية الريفية: الفرص والمعيقات

- 4 - تمثل الزراعة 64% من الناتج المحلي الإجمالي وتشغل 85% من قوة العمل. وتمثل صادرات جوز الكاجو ورخص صيد الأسماك 87% تقريباً من إجمالي الدخل من الصادرات. أما المحاصيل الغذائية فهي تنتج في معظمها لأغراض الكفاف. والمزارعون أسرى حلقة مفرغة: الاستثمار القليل/الإنتاجية الضعيفة/والدخل الضئيل. والمحصول النقدي الرئيسي لأصحاب الحيازات الصغيرة هو الكاجو الذي يعرض المزارعين لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. ومع ذلك فإن غينيا- بيساو تتمتع بقدرات زراعية لإنتاج نطاق واسع من المحاصيل الغذائية بما فيها الأرز، والذرة، والحبوب، والخضار والفواكه. إلا أن هذه القدرات تعاني من نقص التقنيات المناسبة. ولا بد فيما يخص عدداً من المحاصيل والمنتجات من إجراء بحوث في مجال التقنيات الجديدة ونشرها من خلال خدمات الإرشاد الزراعي ولكن ليس قبل تعزيز الطلب عليها وزيادة حجم تسويق السلع الزراعية. وتعاني القدرات الزراعية أيضاً من ارتفاع تكاليف العمليات التجارية بسبب (i) سوء الطرق الفرعية و(ii) تردي حالة المركبات و(iii) قلة المعلومات عن الأسواق و(iv) نقص الخدمات المالية الموثوقة والناجعة.



الدروس المستخلصة من تجربة الصندوق في البلد

- 5 - تتألف المساعدات التي قدمها الصندوق إلى غينيا - بيساو في الماضي من مشروعين اثنين قيمتهما الإجمالية 13.51 مليون دولار أمريكي بما فيها 11.52 مليون دولار أمريكي على شكل عقود و 1.99 مليون دولار أمريكي على شكل منح. فهناك مشروع تنمية الأرز في منطقة تومبالي الذي أقر في أبريل/نيسان 1983 والذي أطلق بمبادرة من الصندوق وشارك في تمويله مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأغذية العالمي. وهناك برنامج الحواجز الريفية الذي أقر في أبريل/نيسان 1987 وممول حصراً من الصندوق. وقد تم إغلاق كلا المشروعين قبل الأول في 1993 بسبب التأخير في تسديد المدفوعات. ولم يستهل الصندوق أي مشاريع جديدة منذ ذلك الحين.
- 6 - يمكن تلخيص الدروس المستقة من تجربة الصندوق في غينيا - بيساو على النحو التالي: (i) ينبغي فيما يخص الأموال النظيرة إجراء تقدير دقيق وواقعي لقدرة المفترض على الوفاء بالتزاماته تجنباً للجوء المتكرر إلى تعليق الأنشطة أو تعطيلها؛ و (ii) ينبغي رصد وتخصص إدارة المشروع بدقة للحيلولة دون إساعة استخدام أموال المشروع؛ و (iii) ينبغي أن لا يضم المشروع على نحو يرهق وحدات المشروع بالتنفيذ المباشر للأنشطة؛ و (iv) ينبغي أن يتحلى المشروع بالواقعية فيما يخص قدرة المؤسسات على تنفيذ الأنشطة؛ و (v) ينبغي أن يتم تنفيذ المشروع بقدر من المرونة يسمح بإعادة توجيه عناصر المشروع عندما لا تتحقق التأثير المطلوب؛ و (vi) ينبغي أن يضم المشروع على نحو يمكن المؤسسات المحلية من النهوض بالتنمية المجتمعية وتنفيذها.

الإطار الاستراتيجي للصندوق

- 7 - غينيا - بيساو هي حالياً في وضع ما بعد النزاع وتعاني من انتشار الفقر على نطاق واسع في مختلف أرجاء البلاد. لهذا فإن التدخلات سوف ترمي، في هذا السياق، إلى تحقيق ثلاثة أهداف عامة: (i) تيسير الانتقال إلى السلم المستدام عن طريق إدراج تدخلات تهدف في المقام الأول إلى تيسير الانتقال من الإغاثة إلى التنمية؛ و (ii) دعم التنمية الاقتصادية؛ و (iii) دعم التنمية الاجتماعية. وستتبع استراتيجية التدخلات الخطوط التالية:

- تيسير الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، عن طريق إعادة بناء القدرات الإنتاجية وإصلاح البنى الأساسية؛
- المزج بين المنح والأموال التكميلية والقروض في إطار ما بعد النزاع. وستسعى عمليات الصندوق ما أمكنها إلى تكميل موارد وتدخلات الجهات المانحة الأخرى. وسيشكل التسبيق بين الجهات المانحة عنصراً هاماً في استراتيجية الصندوق؛
- تحقيق الأمن الغذائي عن طريق توفير الدعم للأسر الريفية الفقيرة من أجل مساعدتها على إنتاج أغذية تلبي احتياجات أنها الغذائية وتترك لها فائضاً تبيعه لتوليد دخل إضافي؛
- تمكين المجتمعات الريفية بما فيها مزارعو الحيازات الصغيرة والنساء والشباب من خلال بناء القدرات. وسيتطلب ذلك تعزيز المنظمات الأهلية وبناء مؤسسات فعالة على الصعيد المحلي وتريحيجاً على الصعيد القطري لتصبح في نهاية المطاف قادرة على المشاركة في تخطيط البرامج الإنمائية وتنفيذها.

- 8 - سيستهدف الصندوق المجموعات التالية: (i) الأسر الريفية التي فقدت أصولاً إنتاجية أساسية كالبدور والأدوات الزراعية الصغيرة والمواشي؛ و (ii) الأسر الكبيرة التي تضم أعداداً من الأطفال المعالين واليتامى الذين يعانون من سوء



التغنية والمسنين؛ و (iii) المجموعات التي استقرت حديثاً النساء اللاتي يرأسن أسرأ لا سيما إذا كانت هذه الأسر تضم أطفالاً صغاراً؛ و (iv) الشباب الفقراء في المناطق الريفية العاجزون حالياً عن الاضطلاع بأعمال زراعية أو القيام بأنشطة غير زراعية، رغم قدرتهم على ذلك.

9 - ينبغي إيلاء اهتمام خاص لقادة المحاربين كفئة مستقيدة لأن إعادة دمجهم في المجتمع شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والعسكري والسياسي.

10 - يستهدف المشروع المقترن منطقة تومبالي التي كانت موقع المشروع الأول الذي موله الصندوق. وتعتبر هذه المنطقة من أقفر مناطق البلاد من حيث البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ومؤشراتها البشرية والاجتماعية هي من أسوأ المؤشرات في البلاد مما يجعل المنطقة مناسبة جداً لمشروع جديد يموله الصندوق.

البرنامج المرحلي للإراض

11 - سيعتمد الصندوق نهجاً استراتيجياً متوسط الأجل (من ثلاثة إلى خمس سنوات) يتسم مع أهداف الحكومات ومع استراتيجية الصندوق الإقليمية. ونظراً لعدد السكان الريفيين في غينيا-بيساو الذي يبلغ 800 000 شخص وضعف قدرة مؤسسات البلاد على الاستيعاب، فإن التزام الصندوق للسنوات الثلاث إلى الخمس القادمة سيبلغ 5-6 مليارات دولار أمريكي.

12 - ويقترح، في ضوء الوضع الراهن في غينيا-بيساو، أن يقم الصندوق المساعدة من خلال وضع مشروع للإصلاح الريفي والتنمية المجتمعية هدفه الرئيسي تقديم الدعم للأسر الريفية الفقيرة لتسهيل اندماجها في المجتمعات الريفية والإسهام في تعزيز أنهاها الغذائي عن طريق زيادة الإنتاجية. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف ما يلي: (i) تكين فقراء الريف من ثلاثة احتياجاتهم الفورية للبقاء وإعادة بناء مواردهم بما يتاح لهم بناء بيئة تمكنهم من ممارسة أنشطتهم العادلة بطريقة مستدامة؛ و (ii) زيادة إنتاج الأغذية تعزيزاً للأمن الغذائي في المناطق الريفية؛ و (iii) إصلاح البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية (العيادات الصحية والمدارس والطرق)؛ و (iv) تعزيز قدرة المنظمات الريفية على الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية؛ و (v) خلق الظروف من أجل إنشاء نظام تسويق يتنسم بالكفاءة بغية خفض تكاليف المعاملات التجارية وتشجيع التوسيع.

13 - ونظراً لوضع ما بعد النزاع القائم في غينيا-بيساو، فقد قام الصندوق بإعداد منحة سيدعمها الصندوق الاستثماري الإيطالي وستوزع من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية خطوة أولى نحو إحياء حافظة القروض وتيسير الانتقال من الإغاثة إلى التنمية وإعادة بناء القدرات الإنتاجية. وستستخدم منح أخرى لمساعدة نساء الريف على تحسين نظم تسويق الأغذية والخضار تعزيزاً لقدرتهن على الكسب. وستتنفس منح أخرى من أجل بناء قدرات المنظمات الريفية في مناطق مختارة. وفضلاً عن هذا سيتم وضع برنامج منحة لتمويل تدخلات منها، على سبيل المثال، خطة رائدة للتمويل الريفي. وستستخدم نتائج هذه الأنشطة كمدخلات محتملة في مشروع أشمل وأكبر. ويمكن الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية المحلية لاختبار نهج التنمية الريفية الجديد القائم على مشاركة المجتمعات المحلية في الأنشطة الريفية.



جمهورية غينيا - بيساو

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

الجزء الأول - الخلفية

- 1 - يخطط الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لاستئناف الأنشطة في البلاد، إدراكاً منه لأهمية دوره في مساعدة حكومة جمهورية غينيا- بيساو على تحقيق هدفي استعادة السلم الدائم وانشال السكان من الفقر. وتحدد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه استراتيجية من أجل تلبية احتياجات غينيا- بيساو في مجال الإصلاح والإعمار لما بعد الحرب. وتعرض هذه الوثيقة المعيقات والفرص القائمة وتضع الأساس المتبين لتعاون مثمر بين الصندوق والحكومة والمجتمع المدني وأسرة المانحين.
- 2 - بدأ إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية عام 1997/1998 إلا أنه توقف بسبب الحرب الأهلية التي نشبت في يونيو/حزيران 1998. ووضعت مسودات الوثيقة جانبًا حتى يوليو/تموز 2001 عندما أصبحت الأوضاع مواتية مرة أخرى واضططع الصندوق والبرتغال ببعثة مشتركة لتقسي الحقائق. وقامت البعثة بإجراء مشاورات مع الحكومة والأطراف ذات المصلحة وأسرة المانحين. وتم تحديد مجال مناسب لتدخل من جانب الصندوق وجرى إعداد مشروع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. وعقدت حلقة عمل للأطراف صاحبة المصلحة أقرت مشروع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في نوفمبر/تشرين الثاني 2002، وأدرجت التوصيات التي تم خضت عن تلك الحلقة في الوثيقة.
- 3 - تتألف المساعدات التي قدمها الصندوق إلى غينيا- بيساو في الماضي من مشروعين اثنين قيمتهما الإجمالية 13.51 مليون دولار أمريكي بما فيها 11.52 مليون دولار أمريكي على شكل قروض و 1.99 مليون دولار أمريكي على شكل منح. وهناك مشروع تنمية الأرز في منطقة تومبالي الذي أقر في أبريل/نيسان 1983 والذي أطلق بمبادرة من الصندوق وشارك في تمويله مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأغذية العالمي. وهناك برنامج الحواجز الريفية الذي أقر في أبريل/نيسان 1987 ومول حصرياً من الصندوق. وقد تم إغلاق لا المشروعين قبل الأول في 1993 بسبب التأخر في تسليم المدفوعات. ولم يستهل الصندوق أي مشاريع جديدة منذ ذلك الحين.
- 4 - وبعد المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المقلقة بالديون والمبادرة المعاززة التي تم التفاوض بشأنها بين الحكومة وأسرة المانحين قرر مجلس إدارة الصندوق إعفاء غينيا- بيساو من كامل ديونها من أبريل/نيسان 2001. مما مهد الطريق لاستئناف كل عمليات الصندوق في البلاد. ومع ذلك فإن استئناف العمليات لن يكون ممكناً ومستداماً إلا في ظروف سياسية - اجتماعية مستقرة لا بد منها للاضطلاع بأنشطة اقتصادية قابلة للبقاء على المدى الطويل.

الجزء الثاني – الإطار الاقتصادي والقطاعي والريفي للفقر¹

ألف – الاقتصاد وقطاع الزراعة

- 5 - تعتبر غينيا- بيساو المجاورة للسنغال وغينيا- كوناكري والتي لا تتجاوز مساحتها 120 36 كم² بلداً صغيراً نسبياً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وغينيا- بيساو هي في طريقهااليوم لدخول مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد حرب أهلية مدمرة. كان عدد سكانها يقدر عام 2001 بنحو 1.2 مليون نسمة ومعدل نموها السكاني بنحو 2.2% وكثافتها السكانية بـ 43 شخصاً للكيلومتر المربع الواحد. ويعيش 67% من السكان في المناطق الريفية وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 160 دولاراً أمريكياً عام 2001 مما يجعل السكان من بين أفراد المجموعات السكانية في العالم. وعام 2001 بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي 205 ملايين دولاراً أمريكياً. وتوزع هذا الناتج على الزراعة بنسبة 64% والخدمات بنسبة 24% والصناعة بنسبة 12%. وبذلك تكون الزراعة أهم قطاع اقتصادي في غينيا- بيساو دون منازع.
- 6 - أوقعت حرب الاستقلال الطويلة خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات قبل أن تنتهي عام 1975. واعتمدت غينيا- بيساو بعد ذلك نظاماً اقتصادياً مركزياً تقوم الدولة فيه بدور شديد الوطأة في معظم القطاعات الاقتصادية. ولم يتح للقطاع الخاص أي مجال للقيام بدور يذكر. وقد أدت استراتيجية الحكومة الإنمائية القائمة على التصنيع إلى تهميش قطاع الزراعة.
- 7 - وتراجع الاقتصاد بفعل هذه الاستراتيجية واضطررت البلاد إلى الاعتماد بشكل متزايد على المعونات الغذائية من أجل توفير الأغذية لسكانها المئات. ولمواجهة سوء الأداء الاقتصادي شرعت الحكومة ببرنامج لإصلاح بمساعدة أسرة المانحين. وتقى هذا البرنامج الدعم من مرفق التكيف الهيكلي في فترة 1987-1989 وتنزيناً سنوياً لمدة ثلاث سنوات بموجب مرفق التكيف الهيكلي المعازز أقر عام 1995. وفي الفترة 1995-1998 أخذت الحكومة بتطبيق إصلاحات ضريبية شاملة منها فرض ضريبة شراء عامة وسلم جديد للتعرفات الجمركية. وأدخلت الحكومة أيضاً تحسينات على إدارة المصاروفات العامة ورشدت جهاز الخدمة المدنية وأدخلت إصلاحات على شركات القطاع العام. وفي مايو/أيار 1997 اتخذت الحكومة خطوات من أجل الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنفطي لغربي أفريقيا مما مهد الطريق لإصلاح القطاع المصرفي إذ فرض ذلك توافق القوانين واللوائح مع تلك المطبقة في البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد. وبنتيجة ذلك، تراجع معدل التضخم تراجعاً ملحوظاً وارتفاع معدل النمو الاقتصادي بفضل الاستثمارات التي وظفت في قطاعي البناء والخدمات.
- 8 - نشب الحرب في يونيو/حزيران 1998 وقدرت الخسائر المتصلة بها بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي. وأنهى النزاع معظم التقدم الاقتصادي المحرز وأدى إلى تردي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كلها. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، مثلاً، من 240 دولاراً عام 1997 إلى 180 دولاراً أمريكيّاً عام 2000.

¹ انظر الملحق الأول للاطلاع على مزيد من المعلومات.



9 - تم التوصل إلى اتفاق سلام في مايو/أيار 1999، وأفضى هذا الاتفاق إلى عقد انتخابات رئاسية وتشريعية في أواخر عام 1999 وأوائل عام 2000، وتشكيل حكومة ائتلافية. وقد ركزت الحكومة، منذ استتاب السلام، على إعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز قدرات المؤسسات وإعادة بناء البنية الأساسية والاستثمار في الخدمات الاجتماعية. وقد أقدمت الحكومة، إدراكاً منها للوضع الاقتصادي في البلاد، على اتخاذ خطوات من أجل التحرر من فح الفقر وقد أطلقت، في هذا الإطار وبمساعدة من المانحين، مجموعة من الإصلاحات إثر إقرار مجلس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ديسمبر/كانون الأول 2000 لمrfق الحد من الفقر وتعزيز النمو. وأدت الحكومة أيضاً الوثيقة الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر التي تحدد الخطوط التوجيهية لسياساتها للحصول على المساعدة من أسرة المانحين مستقبلاً

10 - وقد استطاعت غينيا-بيساو، بفضل الإصلاحات التي اضطاعت بها، أن تصبح مؤهلة للإفادة من مبادرة الديون المغيرة الرامية إلى تخفيف عبء الديون الثقيلة. وقد بلغ مجموع الدين الاسمي نحو 944 مليون دولار أمريكي عام 1999. منها نسبة 42% لنادي باريس. و24.1% لمجموعة البنك الدولي، و13.9% لمصرف التنمية الأفريقي و5.4% لجهات مانحة متعددة الأطراف. ويقدر مجموع المساعدات بموجب شروط المبادرة المغيرة واتساقاً مع نسبة 150% للديون مقابل الصادرات بنحو 416 مليون دولار أمريكي بأسعار اليوم الصافية يسهم الصندوق بنحو 2.2 مليون دولار أمريكي منها.

11 - تدهور الوضع الاقتصادي والمالي في أوائل عام 2001 إثر تخفيف القيود المالية. ورغم الإصلاحات المتخذة فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 180 دولاراً أمريكياً عام 2000 إلى 160 دولاراً أمريكي عام 2001. وبنتيجة ذلك أقرت الحكومة برنامجاً اقتصادياً كلياً قصيراً للأجل للنصف الثاني من عام 2001 يرمي إلى وقف تردي الأداء الاقتصادي وعكس اتجاهه. وقد أصبح الأداء الاقتصادي الكلي يخضع للرصد والتتعديل على أساس منتظم.

12 - وتم، على الصعيد السياسي، تحقيق تقدم كبير في عملية التوفيق الداخلي وتعزيز الاستقرار السياسي خاصة مع الانتخابات التشريعية والرئاسية. وقد تولت حكومة جديدة الحكم في فبراير/شباط 2000 على أساس ائتلاف سياسي عريض. ومع ذلك ما زال الاستقرار السياسي هشاً وبحاجة إلى مساعدة خارجية كيما يوطّد السلم القائم على التوافق ويصبح الأساس اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

باء - القطاع الزراعي

13 - **أنماط الإنتاج.** يشكل القطاع الأولي بما فيه المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصائد الأسماك والأحراج العمودي للاقتصاد وهو يمثل 64% من الناتج المحلي الإجمالي ويشغل 85% من قوة العمل. وتمثل صادرات الكاجو وترخيص صيد الأسماك 87% من مجموع الدخل من الصادرات. فمعظم إنتاج المحاصيل هو لأغراض الكفاف والمزارعون أسرى حلقة مفرغة من الاستثمار القليل/الإنتاجية الضعيفة/والدخل الضئيل. والمحاصيل الرئيسية هي الأرز، والفول السوداني، والدخن، والسرغام، والكافافا والفواكه. والمحصول النقدي الرئيسي لدى أصحاب الحيازات الصغيرة هو الكاجو الذي يبدو أن غينيا-بيساو تتمتع بميزة نسبية بشأنه. وهو مصدر معظم الدخل من العملات الأجنبية مما يجعل البلاد عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. ولذلك قررت الحكومة أن ترکز جهودها على توسيع الإنتاج الزراعي وصادراته وقامت لهذه الغاية بتحديث خطاب سياسة التنمية الزراعية في أبريل/نيسان عام 2002 ومهلت لإقرار خطة العمل المنبثقة عنه وتتنفيذها.

14 - **نظم الزراعة-** تقدر الأرضي القابلة للزراعة التي تغطي ثلث المساحة الإجمالية للبلاد تقريباً، بنحو 1.1 مليون هكتار. وتغطي الأرضية المزروعة أكثر من 400 000 هكتار يستخدم نصفها لإنتاج المحاصيل الغذائية. وتبلغ مساحة الأرضي المخصصة لزراعة الكاجو وأشجار النخيل والمنجة 180 هكتار تقريباً. وتتمتع غينيا- بيساو بقدرات زراعية تشمل القطن (الذي يزرع في الشمال والشرق) والفاكه (لا سيما المنجة التي يمكن تصديرها إلى أوروبا) والفول السوداني (الذى يبلغ إنتاجه 250 000 طن مقارنة بالحد الأقصى الممكن وقدره 600 000 طن) والأرز (عن طريق تطبيق أساليب إنتاج حديثة).

15 - **نظم الزراعة الرئيسية أربعة تختلف كثيراً باختلاف المناطق الإيكولوجية والنوع وهي :** (i) نظام إنتاج المانغروف البلاتي و(ii) نظام الزراعة العابرة "المارتفاع المانغروف"؛ و(iii) زراعة المرتفعات؛ و(iv) زراعة المساحات الكبرى.

16 - يسود نظام إنتاج المانغروف البلاتي في المناطق الساحلية ويقوم على زراعة الأرز في مناطق المانغروف التي يتيح فيها تجدد التربة الطبيعي الحصول على غلال أرز تتجاوز الطنين. وغالباً ما يستكمل نظام الإنتاج هذا بأنشطة، تضطلع بها النساء أساساً، في مجال تربية الحيوانات ومصائد الأسماك. وهذه الأنشطة موجهة عادة نحو تحقيق الكافاف وإن كانت توفر بعض الفوائض للمناسبات الاجتماعية. ونظام الزراعة العابرة لمارتفاع المانغروف نظام واسع الانتشار في غينيا- بيساو وينتج المزارعون ضمه أرز المانغروف ومحاصيل أخرى (الدخن والسرعم والذرة والفستق السوداني والأرز واللوباء) في المرتفعات. وقد أدت الضغوط السكانية إلى انتشار زراعة المحاصيل إلى المرتفعات الهمashية. ويمارس نظام زراعة المرتفعات في الشمال الشرقي ويعتمد على زراعة الدخن والسرعم والفول السوداني فضلاً عن الذرة والأرز. ويقوم المزارعون أيضاً بتربية الحيوانات لا سيما الحيوانات المجترة الصغيرة للاستهلاك المنزلي. وقد أخذت الحيوانات تؤثر تأثيراً متزايداً على البيئة مسببة تدهور التربة وانجرافها في مناطق عديدة. ويتحول أصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف أنحاء البلاد حالياً من زراعة المحاصيل الغذائية التقليدية إلى زراعة الكاجو الذي يتبادل بالأرز في إطار نظام المقايسة.

17 - يتسم نظام زراعة المساحات الكبرى بتوجهه السوقي وارتفاع إنتاجيته. فكميات المزارعين، البونيتروس، يستغلون أفضل الأرضي القابلة للزراعة ويستخدمون أحدث المدخلات ويحصلون على القروض من المصادر النظامية. ومع ذلك فإن الأرضي التي يستغلها البونيتروس لا تمثل إلا جزءاً صغيراً من أراضيهم.

18 - **قضايا المرأة -** المرأة هي عصب زراعة الحيازات الصغيرة في غينيا- بيساو. وتنتمي النساء أياً كان انتماؤهن العرقي، معظم الأنشطة الزراعية باشتئام تمهد وإعداد التربة. والنساء عموماً مرغمات على توفير قدر كبير من العمالة في حقول أزواجهن وهن يقمن، فضلاً عن ذلك، بزراعة مساحات وبساتين خاصة بهن (وي Ribbin عليها حيوانات صغيرة) للاستهلاك المنزلي ولتوسيع دخل نقدي من خلال بيعها في الأسواق المحلية. وفي ظروف ما بعد الحرب السائدة حالياً وما تشهده من فقر واسع الانتشار يزداد عدد الأسر التي ترأسها نساء زيادة هائلة بينما تبقى فرص حصولهن على وظائف مجذبة محدودة جداً بسبب ضعف وضعهن التعليمي وانعدام المهارات لديهن. والرابطات النسائية المجتمعية (الرابطات البستنة ورابطات إنتاج الأرز ورابطات بيع السمك وتجهيزه، مثلًا) كثيرة نسبياً وإن تلك ضعيفة وتستحق الدعم كيما تتمكن من تعزيز قدرة أعضائها على المساومة.

19 - **التمويل الريفي** - القطاع المالي قطاع ضعيف جداً في غينيا- بيساو التي لا يوجد فيها سوى مصرف تجاري واحد لا يقوم بأي عمليات تسليف في المناطق الريفية. ويستند نظام التسليف الوحيد القائم في هذه المناطق إلى نحو ثلاثة منظمة للفروع الصغيرة. وقد تطور هذا النظام في الجنوب أكثر مما تطور في الشمال. ونقوم المنظمات غير الحكومية بدعم أنشطة تقديم الفروع الصغيرة التي حققت نجاحاً. وقد تخصصت معظم نظم تقديم الفروع الصغيرة المدعومة من المنظمات غير الحكومية بالفروع قصيرة الأجل إلا أن معظمها ضعيف نسبياً ويتعين تحديث قدراتها البشرية بعد تقديم وضعها الحاضر.

20 - **منظمات القطاع العام ضمن القطاع الريفي** - تواجه وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأحراج الصيد معيقات هائلة منها: (i) ضعف المؤسسات وشدة المركزية؛ و(ii) كثرة الموظفين (نحو 1 000 موظف حكومي 60% منهم في بيساو)؛ و(iii) قلة التكامل بين أهداف السياسات وواقع العمليات؛ و(iv) تحجر الإجراءات الإدارية؛ و(v) دوام انخفاض موارد الميزانية.

21 - وتعكف الوزارة على تكييف هيكليتها مع احتياجات البلد ومواردها ومع أهداف السياسات المنصوص عليها في خطاب سياسة التنمية الريفية وخططة العمل المتعلقة به. وعموماً تهدف عملية إعادة هيكلة الوزارة إلى تعزيز الروابط مع المجتمع المدني ونزع الطابع المركزي عن خدماتها والابتعاد تدريجياً عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص أن يضطلع بها. وستركز الوزارة في المستقبل على المهام التالية: (i) توجيه السياسات وبرامج التنمية ورصدها وتقييمها؛ و(ii) التنظيم والمراقبة؛ و(iii) صون الموارد الطبيعية؛ و(iv) توفير الدعم التقني. وستعتمد الوزارة لهذه الغاية هيكلية وظيفية أفقية ومنكاملة بديلة للنهج القطاعي وهذا التوجه الجديد هو أكثر اتساقاً مع احتياجات سكان المناطق الريفية وبسمح بوضع وتنفيذ استراتيجيات متكاملة.

22 - **الرابطات المجتمعية** - تتسم منظمات المجتمع المدني تارياً بالضعف الشديد في غينيا- بيساو بسبب سنوات التخطيط المركزي الطويلة. ومنظمات المجتمع المدني الحقة حديثة نسبياً لم تبدأ في الظهور إلا بمنتصف الثمانينات. فقد شجع تحرير الاقتصاد ظهور عدد كبير من الرابطات الأهلية، والمنظمات القائمة اليوم هي من نوعين: (i) منظمات غير حكومية مؤسسة قانوناً ولها مقار في بيساو وتنشط في مختلف أنحاء البلد؛ و(ii) رابطات أهلية غير معترف بها قانوناً على العموم لأنها لا تفي بالاشتراطات القانونية ومنها إيداع مبلغ أولى لا يقل عن 300 فرنك أفريقي في حساب مصرفي.

23 - **نظام التسويق** - لا يتمتع القطاع الخاص في غينيا- بيساو إلا بقدرات محدودة جداً على الاستجابة لاحتياجات المنتجين الزراعيين التسويقية. ولا يتمتع التجار الوطنيون بالقدرة والخبرة المالية والإمدادية اللازمة لتصدير السلع المنتجة محلياً إلى البلدان المجاورة. وهناك عقبات أخرى منها سوء البنية الأساسية في مجال النقل ودفع رسوم مرتفعة غير مشروعة لسلطات الحدود. لهذا ينبغي أن تقرن أي استراتيجية تهدف إلى تشجيع المحاصيل النقدية وإنتاج فوائض من المحاصيل الغذائية بخلق ظروف سوق قابلة للبقاء.

24 - ويشكل نقص البنية الأساسية الريفية، وبخاصة الطرق والمخازن عقبة كبيرة؛ فسوء شبكة النقل، لا سيما في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية التي تتمتع بقدرات زراعية هائلة، يحول دون تكامل السوق ويرفع من تكاليف



التعامل. أما نقص المخازن المناسبة فيعيق حفظ المنتجات القابلة للتلف ويعرق تزويد الأسواق بالسلع عندما يشتد الطلب عليها. لهذا تتباين الأسعار تبايناً كبيراً في المكان والزمان. ويمكن التغلب على جوانب القصور هذه عن طريق تعزيز المنظمات المجتمعية المحلية ووضع نظام لمعلومات السوق وصيانة وبناء طرق فرعية ومخازن وتشجيع إقامة الروابط بين أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المصلحة المتصلة بالسوق كالمزارعين التجاريين والتجار.

- 25 - **البيئة والموارد الطبيعية** - يعيش نحو 80% من السكان في المناطق الساحلية والبحرية الساحلية على الموارد مما يزيد الضغط. ومن الظواهر التي تدعو إلى القلق، تملح حقول الأرز، وإزالة الغابات، وحرائق الغابات، ونضوب الثروة الحيوانية البرية، والإفراط في صيد الأسماك وتدمير أشجار المانغروف وتراجع التنوع البيولوجي، على طول الساحل. وتعكف إدارة البيئة حالياً على إعداد خطة عمل بيئية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للسودان ومنطقة السهل واستراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية.

جيم - الفقر الريفي

- 26 - **صورة الفقر - مؤشر التنمية البشرية لغينيا** - بيساو كما يرد في تقرير التنمية البشرية لعام 2001 هو 0.339، مما يصنف البلد في المرتبة 169 من أصل 174 بلداً جرى استقصاؤها عام 2000. وثمة مؤشرات عديدة تضع غينياً - بيساو في موقع ضعيف مقارنة ببلدان شبه الإقليم الأخرى لا سيما فيما يخص العمر المتوقع عند الميلاد (44 سنة مقابل 47 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) ونسبة انتشار الأمية لدى الكبار (62% مقارنة بـ 63.8% لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). أما نسبة الاستثمارات العامة من الناتج المحلي الإجمالي فهي متذبذبة جداً منذ أوائل التسعينيات إثر الإصلاحات الاقتصادية الكلية والاضطرابات الأهلية. ونتيجة لذلك تدهور قطاعاً الصحة والتعليم تدهوراً فادحاً وتفاقم الفقر مع مرور السنين. وقد كشف آخر تقدير للفقر أجري عام 1994 بأن 88% من السكان يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم وأن 26% منهم يعيشون في حالة الفقر المدقع. ويعيش 85% من القراء في المناطق الريفية الثلاث في الشمال والشرق والجنوب؛ أي أن الفقر هو ظاهرة ريفية طاغية.

- 27 - **شكل الزراعة أهم مصدر دخل لقراء الريف إذ تمثل 64% من مجموع دخل شديدي الفقر و47.2% من دخل متوسطي الفقر و36.9% من دخل غير القراء.** ومع ذلك فإن العمل المأجور يمثل أيضاً مصدر دخل هام للأسر الريفية الفقيرة. ويرتفع معدل الفقر، بين القراء، في الأسر التي لدي ربها أكثر من زوجة واحدة، ويعيش معظم قراء الريف في بيوت تقليدية شبه ثابتة تستقي من نهر أو بحيرة أو، في بعض الحالات، من آبار محلية. ولا تصل الكهرباء إلى هذه الأسر التي لا يتمتع 20% منها تقريباً بأي نوع من أنواع الإنارة.

- 28 - **يزداد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تفاقماً سنّة بعد أخرى.** فقد ارتفع معدل انتشار الإيدز وفيروسه من 2.5% في منتصف التسعينات إلى 8-10% عام 2000 بسبب تعدد الشركاء الجنسيين، وانتشار البغاء، ودمار الخدمات والبني الأساسية الصحية، وتوقف أنشطة التطهير والوقاية الصحية. وقد كشف استقصاء أجرته منظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي عام 2000 أن نسبة النساء في المناطق الريفية الالتي تتراوح أعمارهن بين 12 و49 سنة واللاتي

سمعن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا تتجاوز 36 في المائة. أما نسبة من يعرفن بوسائل الوقاية الأساسية بينهن فلا تتجاوز 12 في المائة.

29 - **الوضع التغذوي** - يقدر مدخل البروتينات بنحو 47 غراماً للفرد الواحد في اليوم الواحد في غينيا- - بيساو، مما يجعله الأدنى بين كل بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا التي يبلغ متوسط مدخل البروتينات فيها 59 غراماً للفرد الواحد في اليوم الواحد. ويعاني أكثر من 30% من الأطفال دون الخامسة من سوء التغذية، بينما يعاني 40% من الكبار من نقص التغذية المزمن. وقد أصبحت بعض أنواع فقر الدم في الشمال مستوطنة نتيجة لسوء التغذية. ويعود الارتفاع الشديد في معدلات سوء التغذية إلى عدم توافر الأغذية وانعدام سبل الحصول عليها وقلة المدخل التغذوي للفقراء وسوء ظروف معيشتهم الصحية.

30 - تستخدم مصارف الحبوب في بعض المناطق كاستراتيجية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي. وهذه المصارف هي مستودعات يتم فيها حزن الأرز، الذي يجلبه منتجو الأرز خلال فترتي الحصاد والدرس من ديسمبر/كانون الأول إلى مارس/آذار)، وغيره من المنتجات كزيت النخيل، والفول السوداني والفول. وتقوم الرابطات النسائية التي تدير هذه "المصارف" ببيع مخزونات الأرز في فترات النقص الشديد في الأرز (يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول) إما نقداً أو ديناً بمعدل فائدة يصل حتى 50 في المائة. ويسدد الدين عيناً بعد الحصاد اللاحق.

دال - معوقات الحد من الفقر الريفي وفرصه

31 - **فقراء الريف** محرومون عملياً من كل جوانب تربية الموارد البشرية سواء في مجال الصحة، أو التغذية، أو التعليم، أو التدريب. فالمجتمعات الريفية تعاني من قلة إمكانات الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية بسبب قلة مراكز الصحة الأساسية على صعيد القرى وتمرر خدمات الصحة الأساسية في المناطق الحضرية. لهذا يعاني فقراء الريف من الهشاشة البدنية مما يحد من الإنتاجية. وفضلاً عن هذا فإن التحصيل العلمي محدود والمواضبة على المدارس قليلة لأن الأطفال مطلوبون في كثير من الأحيان للمساعدة في الأنشطة الزراعية. وكثيراً ما يؤدي ضعف التنمية البشرية إلى تدني الإنتاجية التي تترجم أيضاً عن قلة إمكانات الوصول إلى الأراضي والحصول على التكنولوجيا وخدمات الدعم والقروض.

هاء- الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

32 - أنشأت الحكومة، بعد التوصل إلى اتفاق السلام، وزارة التكافل الاجتماعي، والاستخدام وتخفيض الفقر لتقوم بتنسيق سائر التدخلات الحكومية الرامية إلى مكافحة الفقر. وكلفت الوزارة بالإشراف على إعداد الوثيقة الوطنية للاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر التي أقرت في أكتوبر/تشرين الأول 2000، ومهدت لمشاورات جمعت الحكومة والمجتمع المدني والمانحين بهدف اعتماد استراتيجية للحد من الفقر.

33 - تستند الاستراتيجية المرحلية إلى فرضية أن الفقر في غينيا- - بيساو ناجم عن سوء استخدام مواردها الطبيعية والبشرية مما يحد من فرص الاستخدام والدخل. ويعتبر نقص الأغذية على الصعيد الوطني، في هذا السياق، مجرد انعكاس طبيعي لهذا الواقع مما يحتم اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين عملية تخصيص الموارد. وقد وضعت الحكومة، في تصديها لهذه المسألة، استراتيجية تقوم على أربع ركائز هي: (i) خلق ظروف مواتية لتحقيق نمو سريع ومستدام؛ و(ii)

تعزيز فرص الحصول على السلع والخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و (iii) تنفيذ برنامج لتخفيض وطأة الفقر؛ و (iv) العمل من أجل الإدارة السليمة. وتنماishi السياسة مع الإصلاحات والأهداف الأساسية المقرر إنجازها قبل نقطة استكمال مبادرة الديون. وسيكون قطاع التعليم والصحة قطاعين ذوي أولوية. ومن المقرر في ميدان التعليم تنفيذ خطة عمل ترمي إلى زيادة إجمالي عدد التلاميذ المنخرطين في المدارس الابتدائية.

- 34 - وتتصل استراتيجية الحد من الفقر اتصالاً وثيقاً بالسياسة الزراعية الجديدة المبنية في النسخة الأخيرة من خطاب سياسة التنمية الزراعية لأبريل/نيسان 2002. وتهدف الحكومة إلى تحقيق معدل نمو من رقمين في قطاع الزراعة فيما تعزز الدخل الريفي. وبينما خطاب سياسة التنمية الزراعية على أربعة أهداف استراتيجية هي: (i) تعزيز الأمن الغذائي؛ و (ii) تعزيز الإنتاج الزراعي وتنويعه؛ و (iii) ضمان إدارة الموارد الطبيعية إدارة رشيدة؛ و (iv) تحسين ظروف معيشة سكان الريف من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية. ومن العناصر الأساسية في هذه الاستراتيجية تحسين زراعة الأرز وتعزيز إنتاجية الثروة الحيوانية، والنهوض بتنافسية الصادرات الزراعية، ورفع القيمة المضافة في قطاعي الباستنة والكافو الفرعين.

- 35 - وقد أوكلت الحكومة إلى القطاع العام مهمة تيسير عملية تنمية القطاع الخاص بدلاً من محاولة مراحته لإخراجه من القطاع الإنتاجي. وتطوّي هذه المهمة الجديدة على تحول أساسي في دور القطاع العام التاريخي كموفّر للخدمات والسلع وتنطّل إجراء إصلاحات إضافية في مجال الخدمات العامة وبناء القدرات.

الجزء الثالث - الدروس المستخلصة من تجربة الصندوق

الف - عمليات الصندوق السابقة في غينيا- بيساو

- 36 - اقتصرت تدخلات الصندوق السابقة في غينيا- بيساو على مشروعين اثنين: مشروع تطوير زراعة الأرز في منطقة تومبالي الذي أقره المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 1983، والذي بدأ في يوليو/تموز 1985 واستمر حتى يونيو/حزيران 1993. وكان الهدف من هذا المشروع زيادة إنتاج الأرز في منطقة تومبالي (في جنوب شرق البلاد) من خلال إصلاح حقول الأرز، وتحسين نظم إدارة المياه، وتطبيق أساليب إنتاج محسّنة، وإصلاح البنى الأساسية للطرق والموانئ، وقد خلص استعراض منتصف المدة إلى أن تأثير المشروع على الإنتاجية والغلة كان كبيراً وأوصى بإعادة توجيه العملية نحو بناء سود صغيرة، وتعزيز خدمات الإرشاد الزراعي مع زيادة توريد المدخلات والتركيز على برنامج للبذور يحسن تصميمه. وأغلق المشروع عام 1993 بعدما أسيء استخدام أمواله وانعدمت الأموال من الجهة النظيرة.

- 37 - استمر برنامج المحفزات الريفية من أكتوبر/تشرين الأول 1987 إلى ديسمبر/كانون الأول 1993. وكان هدفه الرئيسي دعم توريد المدخلات المستوردة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الرابطات. وحوال استعراض لمنتصف المدة تركيز هذا المشروع من استيراد المدخلات إلى بناء قدرات الرابطات وتدريب أعضائها. وأطلق المشروع المنح أنشطة تسليفية على أساس رائد. وأغلق المشروع قبل الأوان عام 1993 بسبب انعدام الأموال من الجهة النظيرة.

- 38 - قدم الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 1995، منحة قدرها 500 دولار أمريكي في إطار برنامج التعاون الموسّع مع المنظمات غير الحكومية إلى منظمة غير حكومية محلية هي مؤسسة أميلكار كابرال للتضامن في التنمية.

وكانت الغاية من المنحة مساعدة الصندوق على حضور نشط بين المجموعات المستهدفة ريثما تسوى مسألة المدفوعات المتأخرة ويتم وضع برنامج جديد للاستثمار. ومكنت هذه المنحة الصندوق من مواصلة أنشطته لا سيما في منطقة تومبالي ومن اختبار نهج جديدة. وقد جرى، في إطار هذه المنحة، تقديم الدعم من خلال سلسلة من الأنشطة الرائدة والمشاركة القائمة على القرى في مجال إدارة الأراضي والإرشاد الزراعي والتشييط وتشجيع الابطاط الريفية من خلال البحث والعمل والتدريب.

- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2002 أعد الصندوق برنامج منحة مساعدة لما بعد النزاعات بقيمة 250 000 دولار أمريكي بتمويل من الصندوق الاستئماني الإيطالي. وكان الغرض من هذه المنحة التي مدتها سنة واحدة ما يلي: (i) إعادة دمج المجموعات السكانية الزراعية (مع التركيز على الضعفاء من النساء والشباب) في مجتمعاتهم المحلية؛ و(ii) تيسير استئناف أعمال الإنتاج الزراعية عن طريق توزيع المدخلات الزراعية الأساسية (البذور وبعض المعدات الصغيرة)؛ و(iii) تعزيز التخطيط الإنمائي وقدرات النقل والإمداد لدى المنظمات غير الحكومية لسكان الأصليين؛ و(iv) تيسير إحياء حافظة قروض الصندوق.

باء - الدروس المستخلصة من تجربة الصندوق في غينيا- بيساو

- يمكن استخلاص عدة دروس من تجربة الصندوق في غينيا- بيساو ويمكن تلخيص هذه ال دروس على الوجه التالي:

- فيما يخص الأموال النظيرة ينبغي إجراء تقدير واقعي لقدرة المفترض على الوفاء بالتزاماته تجنباً لتكرر وقف أنشطة المشروع وتعليقها؛
- ينبغي رصد إدارة المشروع ونحصها بدقة للحيلولة دون إساءة استخدام الأموال؛
- ينبغي أن لا يسمح تصميم المشروع بإرهاق وحدات المشروع الإدارية بأعباء التنفيذ المباشر لأنشطة المشروع؛
- ينبغي لتصميم المشروع أن يكون واقعياً في تقديره لقدرة المؤسسات على الاضطلاع بالأنشطة؛
- ينبغي أن يتسم تنفيذ المشروع بمرونة كافية تسمح بإعادة توجيه عناصر المشروع عندما تتحقق في تحقيق التأثير المطلوب؛
- ينبغي لتصميم المشروع أن يهدف إلى تمكين المؤسسات المحلية من تعزيز التنمية المجتمعية وتنفيذها.

- لما كانت تجربة الصندوق في غينيا- بيساو محدودة فإن عليه أن يبني أنشطته القادمة على خبرته الغنية التي استقاها من بلدان أخرى لا سيما منها تلك التي تعرضت للحروب. ويمكن إيجاز ال دروس الرئيسية المستخلصة من هذه البلدان على الوجه التالي:

- ينبغي أن يشجع المشروع في تصميمه على التعاقد على أساس الأداء مع القطاع الخاص والمؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ معظم الأنشطة وترك إدارة المشروع ترتكز على التنسيق وإدارة العقود وأنشطة الرصد والتقييم. ويبدو أن العقود القائمة على الأداء تعزز قدرة الاستجابة لدى المشاريع؛
- ينبغي أن تكون المشاريع مصممة على نحو يوفر لها المرونة التي تسمح لها بالاستجابة للطلبات المستجدة والنكيف بسرعة مع تغير البيئات خاصة وأن الأوضاع بعد الحروب كثيراً ما تكون هشة وقابلة لانفجار مع احتمال ظهور معوقات وفرص غير منتظرة؛

- كثيراً ما تسبب الأهداف المفرطة في التفاؤل الإباطل لدى منفذي المشاريع والمستفيدين منها لما تخلفه من ضغوط من أجل إطلاق الأنشطة فتؤثر بذلك على حسن إعداد المجموعات المستهدفة وتوعيتها؛
- يصبح الطلب على سرعة تقديم مخرجات المشاريع في ظروف ما بعد النزاعات ملحاً وترتفع الآمال المتعلقة عليها. ولهذا يعتبر إشراك المجتمعات المحلية في وضع الأولويات وتنفيذها من خلال علاقات تعاقدية أمراً أساسياً من أجل تعزيز الالتزام والشعور بالملكية؛
- ينبغي، في ظروف ما بعد النزاعات، الجمع بين المنح والأموال التكميلية والقروض، كما ينبغي إقامة الشركات مع الجهات المانحة الأخرى والتعاون معها نظراً لما لذلك من أهمية بالغة في زيادة التأثير إلى أقصى حد ممكن؛
- ينبغي أن تركز العمليات الأولية في ظروف ما بعد الأزمات على سرعة إعادة بناء القرارات الإنتاجية. ومن الأنشطة التي ينبغي أن تعطى الأولوية إصلاح البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية المتضررة، وتوريد المدخلات والأدوات الزراعية والبيطرية وتيسير تسويق المدخلات والمخرجات، ودعم الأنشطة المدرة للدخل. وينبغي أن يتم ذلك من خلال عمليات تشاركية، وهذا هو أفضل سياق للنهج القائم على السوق؛
- ينبغي أن لا تقصر الأنشطة المدرة للدخل على الأنشطة الزراعية. بل ينبغي لها أن تكون أنشطة ريفية تعطي الأفضلية للشباب وللنساء العاطلات عن العمل. وهو ما يضمن بشكل أساسي إعادة توطين الشباب والنازحين على نحو مستدام. وينبغي الإقرار بشكل أولي من الآن بدور المرأة في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية؛
- قضية مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسألة تنموية وينبغي التصدي لها في المناطق الريفية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من نهج التنمية المتعدد القطاعات. وقد أهملت مشاريع الصندوق إدراج هذا النشاط ضمن برامجها المولدة مما يهدد بتآكل المزيد من المكتسبات التي تحقق في مجال الحد من فقر المستفيدين.

- 42 - تمول مشاريع الصندوق برامجه لإنعاش لما بعد الأزمات من خلال القروض، إلا أن الوقت الطويل الذي يتطلبه تمويل مشروع ما يجعل من الضروري، في الأثناء، وجود برنامج قرض حسن التصميم. ومن حسن الحظ أن لدى الصندوق عدة برامج قروض يمكن تعبيتها بسرعة لتدخلات لما بعد الأزمات في غينيا - بيساو منها قروض المنظمات غير الحكومية/برنامج التعاون الموسع والأموال التكميلية من المانحين الثنائيين ومتحدي الأطراف على نحو سواء.

- 43 - **الانتقال من الإغاثة إلى التنمية بمزيج مناسب من المنح والقروض.** يولي المجتمع الدولي أهمية متزايدة للمساعدة في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية في البلدان المتأثرة بالأزمة، إلا أنه كثيراً ما يكون هناك فجوة كبيرة من حيث التخطيط والזמן والموارد بين الوقف التدريجي للمساعدات الإنسانية وإعادة إحياء التدخلات الإنمائية. ونثمة خطر معين تتعرض له البلدان المتأثرة بالحرب يتمثل في أن لا يدرك المواطنون والسياسيون المنافع المرجوة من السلام فلا يعالجون أسباب النزاع مما يشجع على العودة إلى الحرب. وهناك خطر كبير في أن يتأخر وصول المساعدات الإنسانية أو أن لا تكون هذه المساعدات كافية لتلبية احتياجات البلاد.



الجزء الرابع – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – الميزة الاستراتيجية للصندوق والاتجاهات المقترحة

44 - أهداف تدخلات الصندوق الاستراتيجية الأربعه كما تنص عليها استراتيجية الصندوق الإقليمية لأفريقيا الغربية والوسطى هي التالية: (i) تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم وتعزيز التوجه المناصر لفقراء لسياسات التنمية الريفية ومؤسساتها؛ و(ii) رفع إنتاجية الموارد الزراعية والطبيعية وتحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا؛ و(iii) زيادة الدخول الريفية عن طريق تعزيز فرص الحصول على الرساميل المالية والوصول إلى الأسواق؛ و(iv) الحد من الهشاشة في مواجهة الأخطار الكبرى التي تهدد سبل المعيشة الريفية بما فيها النزاعات والإيدز. أما النُّهُج التي تشمل مختلف القطاعات في التصميم والتنفيذ فهي: (أ) تولي النساء إدارة الموارد؛ و(ب) تعزيز المشاركة؛ و(ج) الإفاده من المعارف السكان الأصليين.

45 - ويقترح، فيما يخص تدخلات الصندوق القادمة، اعتماد استراتيجية لما بعد النزاعات ترمي إلى التصدي إلى وضع ما بعد النزاعات وللقر الواسع الانتشار في غينيا- بيساو. وستهدف هذه التدخلات إلى تحقيق الأغراض الكلية التالية: (i) تيسير الانتقال من السلام المستدام مع إرهاج تدخلات ترمي في المقام الأول إلى الانتقال من الإغاثة إلى التنمية؛ و(ii) دعم التنمية الاقتصادية؛ (iii) دعم التنمية الاجتماعية. وسيتم تطوير استراتيجية التدخلات وفق الخطوط الرئيسية التالية:

- الانتقال من الإغاثة إلى التنمية عن طريق إعادة بناء القدرات الإنتاجية وإصلاح البنى الأساسية ؛
- المزج بين المنح والأموال التكميلية والقروض في سياق ما بعد النزاعات. ستسعى عمليات الصندوق ما أمكنها إلى تكميل موارد وتدخلات المانحين الآخرين. وسيكون التنسيق بين المانحين عنصراً أساسياً في استراتيجية الصندوق؛
- تحقيق الأمن الغذائي. والهدف هنا هو توفير الدعم للأسر الريفية الفقيرة لتمكنها من إنتاج كميات من الأغذية تكفي لتلبية احتياجات منها الغذائي ولبيع الفائض منها لتمويل دخل إضافي ؛
- تمكين المجتمعات الريفية بما في ذلك مزارعو الحيارات الصغيرة والنساء والشباب من خلال بناء القدرات. وسيشمل ذلك تعزيز المنظمات الأهلية وبناء مؤسسات فعالة على الصعيد المحلي وتدرجياً على الصعيد القطري وتعزيز مشاركتها، في نهاية المطاف، في تحطيط البرامج الإنمائية وتنفيذها.

46 - اختيار المستفيدين. تتألف استراتيجية الصندوق فيما يخص المناطق والتغطية القطاعية من شقين: (i) عمليات تستند إلى نهج متكامل قائمة على المناطق (يجمع بين الأنشطة الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية)؛ و(ii) أنشطة قطاعية فرعية حسب احتياجات المجموعات المستهدفة وميزة الصندوق النسبية في مجال إدارة الموارد البشرية وغيرها مثلاً.

47 - سيستهدف الصندوق المجموعات التالية: (i) الأسر الريفية التي فقدت أصولها الإنتاجية الأساسية كالبنور والأدوات الزراعية الصغيرة والحيوانات الزراعية؛ و(ii) الأسر الكبيرة التي تضم العديد من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية واليتمى والمسنين المعالجين؛ و(iii) المجموعات الحديثة الاستيطان، والنساء اللاتي يرأسن أسرهن وخاصة



منهن اللواتي لديهن أطفال صغار، وشباب الريف الفقراء العاجزون حالياً عن الاضطلاع بأي أنشطة زراعية وغير زراعية رغم تمعهم بالقدرة على ذلك.

- 48 - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمحاربين القدماء كمجموعة مستفيدة لأن مجدهم يعتبر شرطاً أساسياً لاستقرار الاجتماعي والعسكري والسياسي. ولا بد من التمييز بين أولئك الذين حاربوا في حرب التحرير وأولئك الذين شاركوا في الحرب الأخيرة.

- 49 - المنطقة المستفيدة من المشروع المقترن هي منطقة تومبالي وهو موقع المشروع الأول الممول من الصندوق. وتعتبر هذه المنطقة من أقر مناطق البلاد من حيث البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية كما تعتبر مؤشراتها البشرية والاجتماعية بين الأسوأ أيضاً مما يجعلها مرشحاً مثالياً للمشروع الجديد الممول من الصندوق.

باء - الفرص الرئيسية لتدخلات المشروع وجوانبه الابتكارية

- 50 - المنطقة المستفيدة من المشروع المقترن هي منطقة تومبالي وهو موقع المشروع الأول الممول من الصندوق. وتعتبر هذه المنطقة من أقر مناطق البلاد من حيث البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية كما تعتبر مؤشراتها البشرية والاجتماعية بين الأسوأ أيضاً مما يجعلها مرشحاً مثالياً للمشروع الجديد الممول من الصندوق.

- 51 - الانقال من الإغاثة إلى التنمية من خلال الأنشطة التالية:
زيادة إنتاج الأغذية وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل: وسيركز هنا على خلق الظروف الضرورية لزيادة إنتاج الأغذية لا سيما منها الأرز والحبوب الخشنة (الذرة والدخن والسرغم)، والحيوانات (حيوانات مجترة صغيرة ودواجن) تعزيزاً للأمن الغذائي. وسيستدعي التوسع في إنتاج الأغذية توفير بذور ومعدات صغيرة مجاناً للمجموعة المستفيدة المحتاجة. وكان يجب بدأ عمليات التوزيع هذه في مناطق مختارة في أوائل عام 2003، بفضل منحة إيطالية قدرها 250 000 دولار أمريكي. ولما كانت هذه المنحة لا تكفي بأي شكل من الأشكال لتلبية الاحتياجات الهائلة، فإن المشروع سيكون مستعداً لخلق بيئية ممكنة تتيح للمزارعين شراء المدخلات المطلوبة لزيادة إنتاج الأغذية. وستطلب الزبادات في الإنتاج إصلاح البنى الأساسية لنظم رى المساحات الصغيرة وتوفير الدعم التقني لأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال منظمات غير حكومية ومنظمات ريفية. ولتحقيق أقصى التأثير سيتم تنسيق هذا النشاط تنسيناً وثيقاً مع التدخلات الأخرى المدعومة من جهات مانحة أخرى كالبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي والصين وغيرها.

إصلاح وبناء البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية: سيركز هذا النشاط على إصلاح وبناء البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية كمأخذ مياه الشرب ومرافق الرعاية الصحية الأولية والتعليم. وسيركز أيضاً على مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/إيدز في المنطقة المستفيدة. وسيهدف أيضاً إلى إصلاح الطرق الفرعية القائمة وبناء طرق أخرى جديدة، وتيسير نقل السلع من مناطق الإنتاج إلى نقاط التجمع، وإلى خفض تكاليف النقل والبيع والشراء. وسيطلب هذا النشاط التعاون مع الجهات المانحة لا سيما الاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي والبرتغال.



تمكين مزارعي الحيازات الصغيرة والنساء والشباب والمجتمعات المحلية عن طريق تعزيز المنظمات الأهلية القائمة، والمساعدة في إنشاء منظمات ريفية فعالة على الصعيد المحلي تمهدًا لتوطيدها تدريجيًّا على الصعيد القطري. وستؤدي هذه العملية في نهاية المطاف إلى تعزيز مشاركة المجتمعات الريفية في تحطيط البرامج الإنمائية وتنفيذها. وستعتمد أنشطة الصندوق القادمة، في هذا الصدد، نهجًا قائماً على إنشاء الشراكات وستوجه عملية صنع القرار نحو المجتمعات المحلية، والمنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية. ومن شأن تمكين القراء أن يكفل لهم توظيف إدارة المشروع والموارد المالية، لتلبية احتياجاتهم من خلال اتباع النهج القائم على المجتمعات المحلية. وسيكون بوسع المنظمات غير الحكومية، في مرحلة أولية، أن توفر التفاعل بين إدارة المشروع وهذه الرابطات. أما تمكين المرأة وبناء قدراتها فهو التحدي الرئيسي. فاختلاف الأنشطة التي يمارسها النساء والرجال في الريف وعدم تمعهم ببعض إمكانات الحصول على الخدمات الاجتماعية والأصول الإنمائية يفرضان الأخذ بالتقديرات الخاصة بقضايا الجنسين والأبعاد الاجتماعية في مرحلة مبكرة ولا سيما عند تصميم المشروع. وينبغي أيضًا رصد هذه الجوانب خلال تنفيذ المشروع؛

جيم - الخدمات الخارجية وإمكانات إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

52 - مازالت معظم منظمات المجتمع الأهلي في غينيا—بيساو في مرحلة الانتعاش من النزاعات الأخيرة. وقد شرعت بعضها فورًا في تصميم وإعداد استراتيجيات لما بعد النزاع. إلا أن مشكلتها لا تكمن في نقص الأفكار بل في ندرة الموارد البشرية والمالية. وتتهم بعض المنظمات غير الحكومية في إنشاء نظم لقرصنة الصغيرة وتنظيم بعض الأنشطة الزراعية من خلال تحويل الأموال من المانحين الدوليين إلى المنظمات المجتمعية. ومع ذلك وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت في هذا الصدد ما زالت هذه المنظمات غير الحكومية دون هيكلية للتسيير. ويستند نهج الصندوق إلى استخدام المنظمات غير الحكومية كشركاء في تنفيذ المشاريع. وإذا كانت بعض هذه المنظمات تتمتع بقدرات ومهارات معقولة في مجال التنمية الريفية فإن بعضها الآخر يشكو من الضعف. ويبدو أن عدد المنظمات غير الحكومية القطرية التي تتمتع بالقدرة على تنفيذ مشاريع إنمائية صغيرة محدود جدًا. لذلك فإن هذه المنظمات تحتاج إلى جهود في مجال التدريب وبناء القدرات فيما تتمكن من التعاون مع الصندوق على النحو الأمثل.

53 - القطاع غير النظامي هو موفر الخدمات الرئيسي في المناطق الريفية، وإن بطريقة محدودة. وبشكل هذا القطاع مع مؤسساته المحلية المصدر الرئيسي لمعيشة القراء، وسيبقى كذلك. ويمكن في سياق كهذا تحقيق تأثير مستدام عن طريق بناء قدرة القطاع غير النظامي القائم من خلال توسيع نطاق أنشطته بأسلوب منهجي تدريجي.

DAL - الفرص المتاحة لإقامة روابط استراتيجية مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى

54 - ستستند استراتيجية الصندوق إلى إقامة روابط استراتيجية مع المانحين الثنائيين والمتعدد الأطراف الآخرين بهدف تعزيز مساهمة الصندوق في الحد من الفقر في غينيا—بيساو إلى أقصى درجة ممكنة. ومنذ مدة الصندوق يجري لهذه الغاية مشاورات مع أسرة المانحين وقد أقام صلات مع مانحين أساسيين من أجل تحديد مجالات التعاون.

- 55 - البنك الدولي - طبعت غينيا - بيساو عام 1999 قرضاً بقيمة 25 مليون دولار أمريكي من المؤسسات الإنمائية الدولية لتمويل برنامج التسليف للإصلاح والإعاش الذي يرمي إلى دعم البرنامج الوطني لإعادة البناء والتوفيق الذي يركز على تسريح العسكريين. وتعتبر إعادة دمج المحاربين ضرورة أساسية لتحقيق الاستقرار في البلاد على المدى الطويل. ويهدف البرنامج الوطني لإعادة البناء والتوفيق إلى مساندة بناء السلام وتشجيع إحياء الاقتصاد ودعم طريق الإصلاحات. ويركز هذا البرنامج على إعادة تشغيل الخدمات العامة الحيوية وتنشيط القطاع الخاص. وسيسعى البرنامج أيضاً إلى تعزيز إدارة الموارد العامة وتوطيد بيئة الأعمال للقطاع الخاص. ويمثل هذا البرنامج مجالاً من مجالات التعاون الممكن بين الصندوق والمؤسسة الإنمائية الدولية.

- 56 - صمم البنك الدولي أيضاً مشروع إصلاح وتطوير القطاع الخاص الذي أقر في 26 مارس/آذار 2002. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في الاقتصاد وتعزيز التنافسية. ويعكف البنك الدولي، فضلاً عن هذا، على إعداد مشروع إدارة المناطق الساحلية والتنوع البيولوجي لغينيا - بيساو الذي تقدر تكاليفه بنحو 9 ملايين دولار أمريكي سيمول مرفق البيئة العالمي 5 ملايين منها. ويتألف المشروع من ستة عناصر من أهمها وضع ضوابط تنظيمية بيئية واجتماعية. وهذا أيضاً سيكون أحد المجالات المحتملة للتعاون بين المؤسسة الإنمائية الدولية والصندوق.

- 57 - يقوم مصرف التنمية الأفريقي حالياً بتنفيذ المشاريع التالية: إصلاح البنى الأساسية للطرق، ودعم مؤسسات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأحراج الصيد، ودعم قطاع مصائد الأسماك. ويبلغ مجموع تكاليف عمليات المصرف التي تبدو مكملة لتدخلات الصندوق بنحو 16.6 مليون دولار أمريكي.

- 58 - يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو وكالة الأمم المتحدة الرئيسية في غينيا - بيساو، جهوده على تعزيز الإدارة السليمة وتطوير الديمقراطية. وقد عبر عن اهتمامه بتخصيص موارد لتنفيذ خطاب سياسة التنمية الزراعية الذي وضعته الحكومة ونشاط آخر يرمي إلى تحسين إدارة البيئة وتعزيز المنظمات الأهلية.

- 59 - يقوم برنامج الأغذية العالمي - منذ أبريل/نيسان 2002 بتنفيذ عملية إغاثة وإنعاش بعنوان المعونة الغذائية من أجل إعمار غينيا - بيساو. وستستمر هذه العملية حتى يونيو/حزيران 2003 وهي ترمي إلى الوصول إلى 116 00 مستفيد عن طريق أنشطة الإحياء الزراعي وتحقيق ما يلي: (i) تيسير الحصول على الخدمات في المناطق الهشة من خلال بناء وإصلاح البنى الأساسية الرئيسية؛ و(ii) تعزيز توافر الأغذية من خلال الإنتاج الزراعي وإصلاح الأراضي؛ و(iii) تخفيف وطأة آثار الكوارث الطبيعية من خلال حماية البيئة؛ و(iv) مساعدة قطاع التعليم. وبهدف عنصر التعليم الأخير هذا إلى تحقيق ما يلي: تحديداً: (أ) زيادة معدلات المواظبة على المدارس لا سيما بالنسبة للبنات؛ و(ب) خفض معدلات التسرب؛ و(ج) خفض الأمية بين الكبار وبخاصة النساء؛ و(د) خفض معدل البطالة لدى الشباب عن طريق تعزيز التدريب المهني.

- 60 - تضطلع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالمشاريع التالية: (i) المشروع الرائد للتنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة في المناطق الخالية من داء كلايبة الذنب (الانكوسركية)؛ و(ii) البرنامج الخاص من أجل الأمن الغذائي الذي سيمول بالمشاركة مع مصرف التنمية لغربي أفريقيا. وتقدر تكاليف المشروع بنحو 4 ملايين دولار أمريكي

ويسعى مصرف التنمية لغربي أفريقيا للحصول على تمويل مشترك لتنفيذها؛ و (iii) مشروع الاستخدام الرشيد للأحراج (مشروع فحم)؛ و (iv) إنتاج البذور وإكثارها وتسويقها. وهناك مشروع بحوث متوسط الأجل وطويل الأجل قيد المناقشة.

- 61 - **الاتحاد الأوروبي** - أقرت المفوضية الأوروبية برنامج تعاون استراتيجي واسترشاد وطني مع غينيا - بيساو سيناتاح بمحاجبه نحو 81 مليون يورو تقريباً (ما يعادل 86.8 مليون دولار أمريكي) من أجل ما يلي: (i) إصلاح البنية الأساسية 40 مليون يورو (ما يعادل 42.9 مليون دولار أمريكي)؛ و (ii) دعم تعزيز الديمقراطية والتحول الديمقراطي 17 مليون يورو (ما يعادل 18.2 مليون دولار أمريكي)؛ و (iii) تدخلات أخرى 24 مليون يورو (ما يعادل 25.7 مليون دولار). وستعطى الأولوية في مجال البنية الأساسية إلى صيانة وإصلاح الطرق الفرعية الوطنية والريفية لا سيما في مناطق الإنتاج الزراعي وتعزيز خدمات الصيانة الخاصة. ونظراً لأهمية تيسير إمكانات الوصول كشرط مسبق لنجاح عمليات الصندوق فإن التنسيق سيكون مطلوباً في هذا المجال بين الاتحاد الأوروبي والصندوق.

- 62 - **تسهيم البرتغال** بما يزيد عن 70% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في غينيا - بيساو وهي شريك تجاري هام. وفي المائدة المستبررة للمانحين من أجل غينيا - بيساو التي انعقدت في جنيف عام 1999، وضعت البرتغال نفسها في مقدمة المانحين الثنائيين ببرنامج إعمار بقيمة 24.5 مليون دولار أمريكي لفترة ما بعد النزاعات. وتبلغ الميزانية الإرشادية لبرنامج التعاون بين البرتغال وغينيا - بيساو (2000-2002) 40 مليون دولار أمريكي للمجالات التالية: بناء القدرات البشرية والثقافية (12%)، والقطاع الصحي والاجتماعي (7%)، وتنمية القطاع الاقتصادي (44%)، وبناء قدرة المؤسسات (22%)، والتعاون بين البلديات (1%)، والمساهمة في الوكالات المتعددة الأطراف والتعاون المالي (14%).

- 63 - وقد مول البرتغال مشروعين في القطاع الاقتصادي هما: مشروع المركز التجريبي في كيبو ومشروع البحيرات الشاطئية في المحميات الطبيعية في كوفادا. ويركز الأول من هذين المشروعين على تطوير سلسلتي إنتاج وتسويق الفواكه والخضار وهو مشروع ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة للصندوق نظراً للدروس المفيدة التي يمكن استخلاصها منه. أما المشروع الثاني فيركز على صون الموارد الطبيعية وتحسين سبل المعيشة.

هام - مجالات الحوار بشأن السياسات

- 64 - سيصبح الصندوق من خلال حواره مع الحكومة بشأن السياسات في موقف يتيح له أن يعبر عن آرائه وأن يؤثر على إطار السياسات. ومن المجالات الممكنة لحوار السياسات مذكورة في الفقرات التالية.

- 65 - **استراتيجية الحد من الفقر** - تعكف الحكومة حالياً على إعداد المسودة النهائية لوثيقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وهي تتويج الدخول في عملية تشاور بشأنها مما سيوفر للصندوق فرصة ليناقش مع الحكومة سبل وضع الفقر الريفي في مقدمة انشغالاتها. وستكون أيضاً سبيل الصندوق إلى وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية الاستثمارية للأجل الطويل وللتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى.

- 66 - **تخطيط التنمية الزراعية**. أثار خطاب سياسة التنمية الزراعية وإعادة الهيكلة الجارية لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأحراج والصيد، عدة مسائل تتصل بتدخلات الصندوق منها عملية تصفية الاستثمارات، وإعادة هيكلة وزارة

الزراعة والثروة الحيوانية والأحراج الصيد، وضعف مؤسساتها والتحول إلى الامرکزية والتخطيط الإنمائي للمناطق وسياسة حيازة الأراضي، والتمويل الصغرى الريفي وفرض الرسوم على المنتجات الزراعية. وسيجري الصندوق الحوار بشأن السياسات مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأحراج الصيد والمجتمع المدني، والجهات المانحة بهدف ضمان مراعاة مصالح فقراء الريف مراعاة كافية.

67 - لعملية التكامل في السوق الزراعية للاتحاد الاقتصادي والنادي لغربي إفريقيا آثار هامة على السياسة الزراعية لغينيا- بيساو. ولا بد من إجراء تحليل وافٍ لمذكرة غينيا- بيساو النسبية في ميدان الزراعة لوضع الأساس لقطاع زراعي تنافسي بقيادة القطاع الخاص. وينبغي استخدام نتائج التحليل في دراسات جدوى الاستثمارات في القطاع الزراعي. ومن الأهمية بمكان إشراك الصندوق في عملية التحليل كيما يوجه تدخلاته نحو الأنشطة القابلة للبقاء. والشرط المسبق لكل هذا هو إقامة حوار دائم بين الصندوق والحكومة والمجتمع المدني وأسرة المانحين.

واو - مجالات العمل من أجل تحسين إدارة الحافظة

68 - مجالات العمل من أجل تحسين إدارة الحافظة

زاي - الإطار المؤقت للأراضي وبرنامج العمل الجاري

69 - بلغ مجموع قيمة عمليات الصندوق في غينيا- بيساو نحو 13.5 مليون دولار أمريكي منذ أبريل/نيسان 1983. ويعود انخفاض مستوى الأنشطة هذا إلى ضعف القررة الاستيعابية للبلاد الناجمة عن ضعف المؤسسات، وانعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي. فقد أولت الحكومة، بعد الحرب المدمرة، أولوية مباشرة لدعم بناء السلم والاستكمال عملية التوصل إلى إفاء البلاد من ديونها التي اقترن بنجاح تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر المتقد عليها. والحكومة مصممة على تركيز جهودها على إحياء الخدمات والبني الأساسية الرئيسية الحيوية في مجال الزراعة والخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم). وسيربط برنامج الصندوق للأراضي المؤقت بتحقيق هذا الهدف. وسيكون للزراعة والتنمية الريفية دور حاسم في العملية السلمية، في هذا السياق.

70 - سيعتمد الصندوق نهجاً استراتيجياً متوسط الأجل (من ثلاثة إلى خمس سنوات) يتسم مع أهداف الحكومات ومع استراتيجية الصندوق الإقليمية. ونظرًا للعدد السكان الريفيين في غينيا- بيساو الذي يبلغ 0.8 مليون شخص وضعف قدرة مؤسسات البلاد على الاستيعاب، فإن التزام الصندوق للسنوات الثلاث إلى الخمس القادمة سيبلغ 5-6 مليون دولار أمريكي.

71 - ويقترح، في ضوء الوضع الراهن في غينيا- بيساو، أن يقدم الصندوق المساعدة من خلال وضع مشروع للإصلاح الريفي والتنمية المجتمعية هدفه الرئيسي تقديم الدعم للأسر الريفية الفقيرة لتيسير اندماجها في المجتمعات الريفية والإسهام في تعزيز أنها الغذائي عن طريق زيادة الإنتاجية. ويطلب تحقيق هذه الأهداف ما يلي: (i) تمكين فقراء الريف من تلبية احتياجاتهم الفورية للبقاء وإعادة بناء مواردهم بما يتيح لهم بناء بيئة تمكنهم من ممارسة أنشطتهم العادلة بطريقة مستدامة؛ (ii) زيادة إنتاج الأغذية تعزيزاً للأمن الغذائي في المناطق الريفية؛ (iii) إصلاح البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية (العيادات الصحية والمدارس والطرق)؛ (iv) تعزيز قدرة المنظمات الريفية

على الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية؛ (٧) خلق الظروف من أجل إنشاء نظام تسويق يتسم بالكفاءة بغية خفض تكاليف المعاملات التجارية وتشجيع التوسيع.

72 - ونظراً لوضع ما بعد النزاع القائم في غينيا - بيساو، فقد قام الصندوق بإعداد منحة سيدعمها الصندوق الاستثماري الإيطالي وستوزع من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية خطوة أولى نحو إحياء حافظة الفروع وتيسير الانتقال من الإغاثة إلى التنمية وإعادة بناء القدرات الإنتاجية. وستستخدم منح أخرى لمساعدة نساء الريف على تحسين نظم تسويق الأغذية والخضار تعزيزاً لقدرتهن على الكسب. وستلتزم منح أخرى من أجل بناء قدرات المنظمات الريفية في مناطق مختارة. وفضلاً عن هذا سيتم وضع برنامج منحة لتمويل تدخلات منها، على سبيل المثال، خطة رائدة للتمويل الريفي. وستستخدم نتائج هذه الأنشطة كمدخلات محتملة في مشروع أكمل وأكبر. ويمكن الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية المحلية لاختبار نهج التنمية الريفية الجديد القائم على مشاركة المجتمعات المحلية في الأنشطة الريفية.

73 - وباستطاعة الصندوق أن يعتمد على المنظمات النشطة حالياً في البلاد وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التي اكتسبت خبرة في مجال إدارة المنح الصغيرة من خلال البرنامج الخاص للأمن الغذائي. وبوسع منظمة الأغذية والزراعة أن تساعد في إدخال نهج التخطيط والتنمية القائمين على المجتمع إلى مناطق مختارة من البلاد.

COUNTRY DATA

GUINEA-BISSAU

Land area (km² thousand) 2001 1/	36.1	GNI per capita (USD) 2001 4/	160
Total population (million) 2001 4/	1.2	Average annual real rate of growth of GDP per capita, 1990-00 2/	-2.2
Population density (people per km²) 1997 1/	43	Average annual rate of inflation, 1990-98 2/	41.8
Local currency Communauté financière africaine franc	CFAF	Exchange rate: USD 1 = CFAF	650
Social Indicators			
Population (average annual population growth rate) 1994-00 1/	2.2	Economic Indicators	
Crude birth rate (per thousand people) 1998 1/	41	GDP (USD million) 2001 4/	205.2
Crude death rate (per thousand people) 1998 1/	21	Average annual rate of growth of GDP 1/	
Infant mortality rate (per thousand live births) 2000 1/	126	1980-90	4.0
Life expectancy at birth (years) 1998 1/	44	1990-98	1.1
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n.a.	Sectoral distribution of GDP, 2001 1/	
Poor as % of total rural population 1/	n.a.	% agriculture	64.3
Total labor force (million) 1998 1/	0.55	% industry	12.0
Female labor force as % of total, 1998 1/	40	% manufacturing	9.9
		% services	23.7
Education			
Primary school gross enrolment (% of relevant age group 1997 1/)	62 a/	Private consumption, 2000 1/	95.2
Adult literacy rate (% age 15 and above) 1998 3/	37	General government consumption (as % of GDP)	13.6
Nutrition			
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 430	Private consumption (as % of GDP)	100
Prevalence of child malnutrition (height for age % of children under 5) 1992-98 1/	n.a.	Gross domestic savings (as % of GDP)	-9
Prevalence of child malnutrition (weight for age % of children under 5) 1992-98 1/	n.a.		
Health			
Health expenditure, total (as % of GDP) 1990-98 1/	n.a.	Balance of Payments (USD million)	
Physicians (per thousand people) 1990-98 1/	0.18	Merchandise and service exports, 2000 1/	75.
Percentage population without access to safe water 1990-98 3/	57	Merchandise and service imports, 2000 1/	125.
Percentage population without access to health services 1981-93 3/	36	Balance of merchandise and service trade	-50.
Percentage population without access to sanitation 1990-98 3/	54		
Agriculture and Food			
Food imports as percentage of total merchandise imports 1998 1/	n.a.	Government Finance	
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 1995-97 1/	10	Overall budget surplus/deficit (including grants) (as % of GDP) 1997 1/	n.a.
Food production index (1989-91=100) 1996-98 1/	117.1	Total expenditure (% of GDP) 1997 1/	n.a.
		Total external debt (USD million) 1998 1/	964
Land Use			
Arable land as % of land area, 1997 1/	10.7	Present value of debt (as % of GNP) 1998 1/	363
Forest area (km ² thousand) 1995 1/	23	Total debt service (% of exports of goods and services) 1998 1/	25.6
Forest area as % of total land area, 1995 1/	82.1		
Irrigated land as % of cropland, 1995-97 1/	4.9		

n.a. Not available.

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Report*, 20002/ World Bank, *Atlas*, 20003/ UNDP, *Human Development Report*, 20004/ World Bank, *World Development Indicators database*, 2002



LOGICAL FRAMEWORK

	Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators	Sources of Verification	Assumptions
GOAL	To enhance income and reduce poverty and household food insecurity in rural areas	Percentage increase in rural per capita income Percentage reduction in number of rural households below the poverty line Number of employed rural youth and women	Impact assessment household surveys and specific poverty studies Annual progress report Statistics	Conflict does not resume and peace is sustainable Commitment by all stakeholders to participate in peace-building efforts
PURPOSE	To restore the productive capacity of rural communities in Tombali and maintain peace in a sustainable manner	Food production has increased Number of employment opportunities generated for rural women and youth	Quarterly reports Annual review workshops by beneficiaries Programme supervision reports	Conflict does not resume and peace is sustainable Commitment of all stakeholders to participate in peace-building efforts
OUTPUTS	<p>To distribute freely agricultural inputs (seeds and small equipment)</p> <p>To improve social and economic infrastructure</p> <p>To strengthen local capacity and farmers' organizations, especially those of women and youth</p>	<p>Number of smallholders who received inputs Quantity of input distributed to smallholders</p> <p>Number of rural roads has increased and transport cost has declined Number of potable water points, and education and health facilities rehabilitated and built</p> <p>Number of smallholders, women and youth who participated in training Number of rural organizations created, structured and organized</p>	<p>Quarterly reports, supervision and evaluation reports</p> <p>Quarterly, supervision and evaluation reports</p> <p>Quarterly, supervision and evaluation reports</p>	<p>Conflict does not resume and peace is sustainable Commitment of all stakeholders to participate in peace-building efforts.</p> <p>Cofinancing with other donors secured and presence of service providers in the region</p> <p>Target group is well identified and local leaders buy the training idea</p>

RURAL POVERTY AND AGRICULTURAL SECTOR ISSUES

Priority Area	Major Issues	Actions Needed
Agricultural institutions and policies	<ul style="list-style-type: none"> • MALFH weak in policy design and implementation • Weak capacity of central and regional services • Lack of information and data collection systems • Lack of an integrated national policy on research, extension and training 	<ul style="list-style-type: none"> • Restructure MALFH by redefining its mission, reducing and redeploying human resources, decentralizing services and providing adequate budget • Rehabilitate existing MALFH infrastructure and equipment • Design and implement a national research, extension and training policy by involving other donor agencies
Crop subsector	<ul style="list-style-type: none"> • Weak productive capacity • Insufficient production of cereals, particularly rice • Low labour and land productivity, and outdated technology • Heavy dependence on a single cash crop (cashew nuts) • Limited conservation and processing activities • Mainly geared towards subsistence and extremely weak marketing channels 	<ul style="list-style-type: none"> • Restore productive capacity (seeds, equipment, fertilizer) • Rehabilitate degraded salt water <i>bolanhas</i> and use more mangroves for rice cultivation • Improve horticultural and crop production practices to enhance productivity • Promote domestic value-added activities, particularly conservation and processing techniques • Enhance linkage between extension and research activities, and farmers • Enhance marketing activities
Forestry	<ul style="list-style-type: none"> • No up-to-date knowledge of forestry resources • High pressure on forestry resources due to itinerant agriculture, explosive growth of cashew plantations, fuel wood demand, coal production and logging • Lack of integrated management, surveillance and control of forestry resources 	<ul style="list-style-type: none"> • National forestry inventory • Design a national forestry policy and regulation, and reinforce regulation • Promote community-based management of forestry resources • Promote greater value-added activities • Promote the creation of national parks
Livestock	<ul style="list-style-type: none"> • Very weak sanitary control of livestock herds • Herd transhumance in dry season due to shortage of natural pasture and water • Low livestock productivity due to lack of feed and water, local breeds and inbreeding 	<ul style="list-style-type: none"> • Improve surveillance and epidemic control • Organize vaccination campaigns • Stimulate improved production of poultry, pork and small ruminants (through training and input supply) • Increase number and availability of water points in the eastern region and the main transhumance corridors;
Artisanal fisheries	<ul style="list-style-type: none"> • Traditional fishing and processing practices • Absence of basic storage and processing infrastructure • Excessive and uncontrolled use of water resources by fishermen of neighbouring countries 	<ul style="list-style-type: none"> • Encourage, improve and diversify existing fishery techniques • Increase input and tool availability • Improve processing and marketing system (women) • Improve control over water resources

Priority Area	Major Issues	Actions Needed
Rural infrastructure	<ul style="list-style-type: none"> • Poor road network due to lack of maintenance and bridges, especially in the most productive regions of the south and north-west • Limited use of river transport system 	<ul style="list-style-type: none"> • Design a thorough long-term investment programme for the transport infrastructure (road and river) to be included in the Public Investment Programme • Define and develop mechanisms to ensure community-managed maintenance systems
Social infrastructure and services	<ul style="list-style-type: none"> • Low human development indicators • Very high morbidity rate caused by malaria, diarrhoeic illnesses, poor nutrition and acute respiratory infections • Steady increase of AIDS due to resource constraints for awareness campaigns • Weak social infrastructure and human capacity • Poor management of educational system with inconsistent allocation of budgets among educational levels • Lack of policy measures for discrimination against rural areas, particularly discrimination against girls • Low primary school enrolment and attendance 	<ul style="list-style-type: none"> • Shift public resources towards the rural social and education sectors, as suggested by the I-NPRSP • Increase awareness campaigns on better nutrition and risk of contracting AIDS • Design a national AIDS policy following recommendations of the National Conference on Supporting and Strengthening the Fight against AIDS • Rehabilitate existing social infrastructure focusing on primary schools, rural clinics, and potable water supply systems • Strengthen human capacity in education and health sectors
Formal credit and rural finance	<ul style="list-style-type: none"> • Commercial banks absent in agricultural sector, except in extending credit to some exporters of cashew nuts • Small households have a very weak self-financing capacity • Prevalence of traditional microfinance structures with very rudimentary schemes, sometimes strictly linked to the cashew nut production-rice consumption cycle • Only about 30 microfinance institutions are created and supported by NGOs 	<ul style="list-style-type: none"> • Organize an open debate (under the form of a workshop) on microfinance, involving all stakeholders from the Government, NGOs and donor agencies • Formulate a microfinance strategy and clarify the role of the different stakeholders • Implement a pilot scheme in rural savings-credit to test a new approach (IFAD could lead this proposed initiative) • Expand the network of microfinance institutions • Train staff of microfinance organizations
Marketing of rural products	<ul style="list-style-type: none"> • No financial capacity or know-how to export local agricultural commodities to neighbouring countries • Lack of credit • Lack of information on prices and market conditions • Poor rural infrastructure (roads and warehouses) • High transaction costs • High illegal taxes 	<ul style="list-style-type: none"> • Provide support to the private sector (training, access to credit, capacity-building) • Encourage community-based organizations to market horticultural and agricultural commodities • Rehabilitate existing market infrastructure or build new infrastructure • Establish a viable market information system • Combat illegal taxes
Community-based organizations	<ul style="list-style-type: none"> • Most rural organizations are not sustainable because their creation is not legally valid • Grass-roots organizations are often spread too thin (in terms of production, trade, service providers, social aspects) and have weak capacity • Associations involved in economic activities lack logistics such as warehouses and trucks, to carry out activities 	<ul style="list-style-type: none"> • Exchange experiences of NGOs and development partners in order to identify the best approach to support grass-roots organizations • Train managers and staff of community-based organizations according to their needs • Create an adapted legal framework for community-based organizations • Enhance grass-roots organizations

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
Ministry of Agriculture, Livestock, Forestry and Hunting (MALFH)	<ul style="list-style-type: none"> MALFH determined to implement the LPDA Technical staff with accurate vision and knowledge of the country, smallholder and sector needs 	<ul style="list-style-type: none"> Poor infrastructure Share in expenditures budget, particularly for capital investments, is declining No or poor statistical data Overstaffed with unqualified human resources; only a minority is qualified Isolated and degraded regional structures Weak research capacity Limited coverage of rural areas (in the opinion of rural groups) Difficulty in mobilizing resources to implement LPDA 	<ul style="list-style-type: none"> Wide consensus on the objectives and priorities of LPDA Possibility of strategic alliances and partnership with NGOs Take advantage of the ongoing restructuring process to adapt the MALFH to a new context 	<ul style="list-style-type: none"> Dependence on donor funding Shift of international funds to other sectors Counterpart funds not available Departure of best staff members to NGOs and private sector
Ministry of Economy and Finance	<ul style="list-style-type: none"> Determined to implement the short- and medium-term programmes Develop new financial management systems Develop a new procurement management system 	<ul style="list-style-type: none"> Lack of planning tools and information systems Insufficient qualified staff 	<ul style="list-style-type: none"> Debt Initiative and PRGF create basic conditions for stable economic growth 	<ul style="list-style-type: none"> Difficulty in retaining qualified staff
NGOs (national)	<ul style="list-style-type: none"> Good knowledge of economic and social needs of local communities Experience in working with grassroots organizations Some experience in microfinance 	<ul style="list-style-type: none"> Insufficient coverage of national territory No coordination among NGOs; No pragmatic legal status (severe barriers to legalization) Limited resources 	<ul style="list-style-type: none"> Potential to promote and develop community-based associations Some NGOs have experience with international donors Presence of informal microfinance initiatives 	<ul style="list-style-type: none"> Creation of non-sustainable systems after withdrawing



Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
NGOs (international)	<ul style="list-style-type: none"> • NGOs with good technical and financial capacity 	<ul style="list-style-type: none"> • Few organizations involved in rural development • Few international organizations available 	<ul style="list-style-type: none"> • Donors make budgets available (peace dividend) 	<ul style="list-style-type: none"> • Political and social instability
Private sector (national)	<ul style="list-style-type: none"> • Good knowledge of the investment possibilities in the country 	<ul style="list-style-type: none"> • Lack of capital and qualified human resources • Weak investment climate 	<ul style="list-style-type: none"> • International organizations support private sector development 	<ul style="list-style-type: none"> • Social and political instability
Private sector (foreign investors)	<ul style="list-style-type: none"> • Availability of capital and know-how • Knowledge of international markets 	<ul style="list-style-type: none"> • Almost absent in Guinea-Bissau 	<ul style="list-style-type: none"> • International organizations support private sector development 	<ul style="list-style-type: none"> • Social and political instability may jeopardize the investment effort
Village/farmer groups or associations	<ul style="list-style-type: none"> • Tradition of mutual help and group work based on family or clan 	<ul style="list-style-type: none"> • Rural quality of life unattractive due to lack of social infrastructure and income-earning opportunities 	<ul style="list-style-type: none"> • Solidarity structures were created during the war 	<ul style="list-style-type: none"> • Continued migration leading to depopulation of rural areas, particularly of youth.

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO GUINEA-BISSAU

1. Guinea-Bissau has undergone tremendous hardship over the years. It fought a long independence war in the mid-1970s, leaving an indelible imprint on the country and causing widespread poverty. The ensuing 11-month conflict that broke out in June 1998 further destroyed the social and economic fabric of the country. It also deepened poverty through the displacement of the rural population, destruction of productive assets and disruption of markets. The adverse effects of the conflict have left the rural population, particularly the poor, more vulnerable and deprived, which potentially could create the climate for a resumption of conflict.
2. The proposed COSOP is in line with IFAD's Corporate Strategy, focusing on enabling the rural poor to overcome their poverty. To achieve this, IFAD relies on: (i) strengthening the capacity of the rural poor and their organizations; (ii) ensuring equitable access to productive resources and technology; (iii) increasing access to financial services and markets; and (iv) reducing vulnerability to shocks stemming from conflict and natural disasters.
3. IFAD is well positioned to play a catalytic role in Guinea-Bissau. In particular, there is a clear opportunity for IFAD to contribute to poverty reduction and the ongoing peace process. **The proposed project** aims to provide support to rural poor households for their reintegration into the community. Achieving this objective requires: (i) enabling the rural poor to satisfy their immediate survival needs and reconstitute their resources thereby establishing an enabling environment for them to proceed with their normal activities; (ii) enhancing food production to improve food security in rural areas; (iii) rehabilitating social and economic infrastructure (health clinics, schools and roads) in rural areas; (iv) strengthening the capacity of rural organizations to undertake community development; and (v) creating the conditions for an efficient marketing system so as to lower transaction costs and enable diversification.
4. The project could be built around the complementary activities described below.

- **Enhance food production and promote income-generating activities.** This activity aims to create the necessary conditions for expanding food production, particularly rice and coarse grains (maize, millet and sorghum) and livestock (small ruminants and poultry) in order to improve food security. This will entail providing free seeds and small pieces of equipment to the needy target group. This distribution will start in selected zones in early 2003, *thanks to an Italian grant of USD 250 000*. As this grant is in no way sufficient to meet the overwhelming needs, the project will help create an enabling environment so that farmers can purchase the required inputs for increasing food production, and it will expand the coverage zones. Increasing food production will also necessitate rehabilitating damaged small-scale irrigation infrastructure and providing technical support to smallholders through experienced NGOs and rural organizations. To maximize its impact, this sub-component will work closely with other donor-funded interventions from the World Bank, WFP, China and others.
- **Rehabilitate and build basic social and economic infrastructure.** This activity will focus on the rehabilitation and construction of economic and social infrastructure such as potable water points, and basic primary health and education facilities. It will also focus on AIDS/HIV prevention in the target area. In addition, feeder roads will be rehabilitated and constructed in order to facilitate commodity transport from production zones to collection points, thereby reducing both transport and transaction costs. This component will require cooperation with other donors, particularly the EU, AfDB, the World Bank Portugal and others.

APPENDIX IV

- **Strengthen grass-roots organizations.** This activity will support and strengthen existing valid grass-roots organizations, particularly women's groups. Support could be provided either directly or through selected reputable NGOs.

5. The proposed IFAD intervention will seek as much as possible to collaborate with other ongoing and future donor activities to maximize IFAD's contribution to reconciliation and to building and maintaining peace. Poverty in rural areas can be reduced only if the conditions for long-lasting peace exist in the country.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/ Programme Coverage	Status	Complementary/Synergy Potential with IFAD
European Union	• Transport infrastructure: construction of João Landim and S. Vicente Bridges and rehabilitation and construction of roads	• Countrywide	• Under discussion (in the context of the EU cooperation strategy)	• Improved accessibility might be considered as a criterion for project location. Strong synergy with IFAD's first project.
	• Natural resource management	• Not specified	• Under discussion	• Possible in second generation project
	• Export promotion of mangoes and tropical fruits	• Not specified	• In preparation (Financing ensured according to MAFH)	• Synergy stronger with second generation project.
	• Rehabilitation of palm tree plantations	• Not specified	In preparation (Financing ensured according to MALFH)	• Likely synergy with IFAD's proposed intervention.
	• Unit of support to MALFH	• National	• Under discussion. Proposed by MALFH	• Complementarity possible with IFAD's intervention. Dialogue required to avoid overlapping.
	• Support to development of livestock	• Not specified	• In preparation (Financing ensured according to MALFH).	• Strong complementarity with IFAD's project.
World Bank	<ul style="list-style-type: none"> • Rehabilitation and development of private sector • Guinea-Bissau Coastal and Biodiversity Management Project 	<ul style="list-style-type: none"> • Countrywide • Coastal zone 	<ul style="list-style-type: none"> • Ongoing • In preparation 	<ul style="list-style-type: none"> • Strong complementarity with IFAD's proposed intervention. • Complementarity with second generation project.
UNDP	<ul style="list-style-type: none"> • Support to GAPPLA (agricultural planning unit) in LPDA implementation • Environmental management • Grass-roots organization 	<ul style="list-style-type: none"> • Not specified • Not specified • Not specified 	<ul style="list-style-type: none"> • In preparation (Financing ensured) • Not specified • Under discussion 	<ul style="list-style-type: none"> • Possible synergy with IFAD's intervention • Possible links to be explored • Strong links with IFAD's proposed intervention.
FAO	<ul style="list-style-type: none"> • Pilot Project for Sustainable Socioeconomic Development in Regions Free of Onchocercose Elaboration of Medium and Long-Term Research Programme • Water Management (in relation to Special Programme for Food Security); 	<ul style="list-style-type: none"> • Not specified • National • Not specified 	<ul style="list-style-type: none"> • Ongoing • Under discussion • In preparation (Financing ensured according to MAFL) 	<ul style="list-style-type: none"> • Possible synergy • Possible synergy • Possible links with IFAD's project



Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementary/Synergy Potential with IFAD
FAO/RADHORT (African Network for Horticultural Development)	• Regional Cooperation for the Development of Horticulture in Western Africa	• Not specified	• Ongoing	• Possible collaboration with proposed and second generation projects.
FAO/The Netherlands	• Rational Use of Forestry (Coal project)	• Not specified	• Ongoing	• Possible collaboration with second generation project.
FAO/European Union	• Production, multiplication and marketing of seeds	• Not specified	• In preparation (Financing ensured)	• Strong link with proposed project.
AfDB	• Rehabilitation of road infrastructure • Institutional support to MALFH • Support to the fishing sector	• Not specified • National • Not specified	• In preparation • In preparation • Not specified	• Possible synergy with IFAD's project • Complementarity with IFAD's proposed and second generation project. • Possible collaboration with second generation project
WFP	• Food Aid for Rehabilitation	• Not specified	• Ongoing	• Complementarity with IFAD project.
UICN/Switzerland	• Coastal planning • Creation of Cacheu/Urango Park	• Not specified • Local	• Ongoing • Ongoing	• Weak synergy • Weak synergy
Permanent Interstate Committee for Drought Control in the Sahel (CILSS)/Sweden	• Training in agricultural planning and statistics	• Not specified	• In preparation (Financing ensured)	• Possible link with first intervention but possible collaboration with second generation project
Portugal	• Support to the private sector • Experimental Centre for Fruit Growing and Horticulture Promotion in Quebo • Natural Park of Cufada • Lagoon	• National • Local • Not specified • Local	• Ongoing • Ongoing • Not specified • Not specified	• IFAD target groups for proposed and second generation interventions might benefit from new export facilities • Strong complementarity with second generation project • Possible synergy with second generation • Possible
Spain	• Creation of a fish quality control laboratory • Support to water research • Support to cashew processing	• National • National • National	• Ongoing (?) • Ongoing (?) • Ongoing (?)	• Possible with second generation • Possible with second generation • Strong with second generation



Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementary/Synergy Potential with IFAD
France	<ul style="list-style-type: none"> Support to farmers' associations Development of decentralized financial institutions Construction and rehabilitation of rural roads 	<ul style="list-style-type: none"> Not specified Not specified Not specified 	<ul style="list-style-type: none"> In preparation Under discussion Under discussion 	<ul style="list-style-type: none"> Possible collaboration with proposed project. Potential synergy with second generation project. Possible collaboration with proposed project.
Italy	<ul style="list-style-type: none"> Special Programme for Food Security 	<ul style="list-style-type: none"> National 	<ul style="list-style-type: none"> In preparation (financing ensured according to MALFH) 	<ul style="list-style-type: none"> Possible collaboration with proposed project
LIVA	<ul style="list-style-type: none"> Rehabilitation of <i>bolanhas</i> Rehabilitation of horticulture Provision of agricultural equipment for food-processing Microcredit 	<ul style="list-style-type: none"> Not specified Not specified Not specified Not specified 	<ul style="list-style-type: none"> Ongoing (?) Ongoing (?) Ongoing (?) Ongoing (?) 	<ul style="list-style-type: none"> Strong links with proposed project. Possible links with proposed and second generation project. Possible links with proposed and second generation project. Possible links with second generation project.
The Netherlands/ Netherlands Development Organization (SNV)	<ul style="list-style-type: none"> Support to grass-roots associations Strengthening of capacity of forestry and hunting management 	<ul style="list-style-type: none"> Local (east) Not specified 	<ul style="list-style-type: none"> Ongoing Ongoing 	<ul style="list-style-type: none"> Strong links with proposed project Possible links with proposed project
China	<ul style="list-style-type: none"> Support to fishing research Production of rice 	<ul style="list-style-type: none"> Not specified Local (east) 	<ul style="list-style-type: none"> Ongoing (?) Ongoing 	<ul style="list-style-type: none"> Weak synergy with IFAD's projects Possible links with second generation project.
Japan	<ul style="list-style-type: none"> Support to increase food production (KR2) 	<ul style="list-style-type: none"> Not specified 	<ul style="list-style-type: none"> In preparation (Financing ensured) 	<ul style="list-style-type: none"> Possible links with proposed and second generation project.
Kuwait	<ul style="list-style-type: none"> Mangrove land recovery 	<ul style="list-style-type: none"> Local (Quínara e Tombali) 	<ul style="list-style-type: none"> Ongoing 	<ul style="list-style-type: none"> Strong links with proposed project